العدد السابع
مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية
Journal Future of social siences
أكتوبر ٢٠٢١

إستراتيجية التنمية المستدامة:
رؤية مصر ٢٠٣٠ كموجه لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية

Sustainable Development Strategy:
Egypt Vision 2030 as A guide for Making Social Welfare Policies

إعداد
د/ زينهم مشحوت سيد احمد خواجه
أستاذ التخطيط الاجتماعي المساعد
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان

٢٠٢١م

إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كموجه لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية

تاريخ الاستلام : ٢٠٢١/١٠/١٣ تاريخ النشر: ٢٠٢١/١٠/٢٩

مستخلص:

إستهدفت الدراسة تحديد أبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وتحديد مستوى مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، وتحديد آليات تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، وتحديد العائد المتوقع من تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة على سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، والتوصل إلى آليات تخطيطية مقترحة لتفعيل تطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كموجه لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، واعتمدت الدراسة على المنهج العلمي باستخدام منهج دراسة الحالة والحالة هنا هى إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ وذلك لوصف وتحليل مادة التحليل المتعلقة بإستراتيجية التنمية المستدامة والاعتماد عليها كموجه لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وكذلك منهج المسح الاجتماعي بالعينة العمدية للخبراء في مجال صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بقسم التخطيط الاجتماعي بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان وعددهم (٣٢) مفردة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى إثبات صحة فروضها، وكذلك أكدت الدراسة على ضرورة تعزيز منهجية التخطيط التشاركي الاستراتيجي، وتقدير الحاجات الإنسانية وتحديد الأولويات المجتمعية، وصنع سياسات رعاية اجتماعية جديدة، والاهتمام بالدراسات التقويمية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، رؤية مصر، التخطيط الإستراتيجي القومي، سياسات الرعاية الاجتماعية.

Abstract:

The study aimed to define the dimensions of the sustainable development strategy: Egypt's Vision 2030, determine the level of the stages of social welfare policy-making in Egypt, determine the mechanisms for implementing social welfare policies in Egypt, determine the expected return from implementing the sustainable development strategy on social welfare policies in Egypt, and arrive at planning mechanisms A proposal to activate the implementation of the sustainable development strategy: Egypt's 2030 vision as a guide for making social welfare policies. This study is one of the descriptive studies, and the study relied on the scientific method using the case and case study approach. Here is the sustainable development strategy: Egypt's Vision 2030 in order to describe and analyze the analysis

material related to the sustainable development strategy and rely on it as a guide for making social welfare policies, as well as the social survey approach with the intentional sample of experts. In the field of making social welfare policies in the Department of Social Planning, Faculty of Social Work, Helwan University, and their number is (32) members. The results of the study demonstrated the validity of its hypotheses. The study also emphasized the need to strengthen the strategic participatory planning methodology, assess human needs, identify societal priorities, create new social welfare policies, and pay attention to evaluation studies.

Key Words:

Sustainable Development, Egypt's Vision, National Strategic Planning, Social Welfare Policies .

أولا: تحديد مشكلة الدراسة:

تمثل رؤية مصر ٢٠٣٠ إستراتيجية تنموية شاملة تتبنى إصلاحات تنموية شاملة لكافة مجالات الحياة للوصول إلى مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي لكافة أفراده.

وتعد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الريادة الإقليمية، كما تمثل خريطة طريق تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة وكريمة، وتعد أيضا تجسيداً لروح دستور مصر الحديثة الذي وضع هدفاً أساسياً للنظام الاقتصادي تبلور في تحقيق الرخاء من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وأكد على ضرورة التزام النظام الاقتصادي بالنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً. وتعتبر أول إستراتيجية يتم صياغتها وفقاً لمنهجية التخطيط الإستراتيجي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة تتضمن أهدافا شاملة لكافة مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية (رؤية مصر ٢٠٣٠، ص ٩).

وتأتي أهمية إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية والتي تتطلب إعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة هذه التطورات ووضع أفضل السبل للتعامل معها بما يمكن المجتمع المصري من الانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق الغايات التنموية المنشودة للبلاد. ومن هذا المنطلق فقد حددت الإستراتيجية رؤيتها المتمثلة في " أن تكون مصر بحلول

عام ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام ايكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين. كما تهدف الحكومة من خلال هذه الإستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، وتنافسية الأسواق، وجودة الحياة "(رؤية مصر ٢٠٣٠، ص ٩).

وتستهدف إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، بناء مسيرة تنموية طموحة لوطن متقدم من خلال تحقيق النمو الاحتوائي الذي لا ينتظر الفقراء جني ثماره بعد حدوثه، وإنما النمو الذي يتزامن معه تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والنمو المتوازن بين الطبقات والمناطق المختلفة، وتمتد آثاره الإيجابية لكل أطياف المجتمع وفي جميع أنحاء الجمهورية (السعيد، ٢٠١٧، ص ٣٦).

ويقترن مواصلة بذل الجهود لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بإصلاح هيكلي يدفع عجلة التنمية في اتجاه الاستدامة ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتحقيق تطلعات وطموحات المواطنين بكافة فئاتهم في جني ثمار التنمية. ويتطلب ذلك الاهتمام بالتنمية والتخطيط، إلى جانب الاستدامة، وهو بعد الشمول أو الاحتوائية، ولعل من الوسائل الناجحة لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة هو تبنى الشمول في منهج التخطيط، وذلك بتوسيع نطاق المشاركة المؤسسية لكافة الأطراف الفاعلة في المجتمع في منظومة التخطيط. وهكذا تتطور ديناميكيات التخطيط للتنمية في اتجاه توسيع مشاركة الفئات المختلفة في المجتمع، وتوضح تجارب الدول أن هذا المنهج أدى إلى نمو اقتصادي أكثر قوة وأكثر استدامة (أبو العينين، ٢٠١٩، ص ١٧١، ١٧٦).

وتعد السياسة الاجتماعية أمر اجتماعي تفرضه المسئولية القومية في المجتمعات، لذلك يسعى دائما المشتغلون بالسياسة الاجتماعية إلى تقديم رؤية شمولية لفهم مشاكل التخلف والنمو وتأثيرها على أشكال الحياة الاجتماعية سواء على مستواها الفردي أو المجتمعي (ناجي، ٢٠١٢، ص ١١).

وتركز السياسة الاجتماعية على أهمية الدور الذي تمارسه الأيديولوجية والنسق القيمي في المجتمع، وخصوصاً تلك القيم التي تتبناها صفوة القوة والتي تلعب دوراً أساسياً في صياغة وتشكيل السياسة الاجتماعية (خليفه، ٢٠٠٣، ص ١٦).

وتستهدف السياسة الاجتماعية مساعدة أفراد المجتمع على تحسين نوعية حياتهم من خلال تقديم الخدمات الإنسانية لهم (Blau; Abramovitz, 2003, P 4).

كما تعد السياسة الاجتماعية من القضايا المهمة المثارة على الساحة العلمية والعملية، وهي قضية معقدة، ولهذا كانت واحدة من أبرز المشكلات في مجال العمل الاجتماعي هي عدم وجود رؤية واضحة آنية ومستقبلية للسياسة الاجتماعية إذ تختلف النظرة إليها حسب اختلاف التوجهات الأيديولوجية، والأنساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع والتي تعد أطراً مرجعية لصياغة السياسات الاجتماعية وصنعها وتحليلها، ويعتمد صنع السياسة على الإطار الأيديولوجي والبناء المجتمعي بوقائعه وأبعاده المختلفة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً وبيئياً، كما أن أي تغيير في هذه الأبعاد يتبعه بالضرورة تغيير في السياسات الاجتماعية، ذلك الجزء الذي يشمل المجالات الصحية والتعليمية والإسكانية والخدمية من السياسة العامة للدولة والذي يحدد الإطار العام والاتجاهات والمناهج التي يجب أن يسير في نطاقها العمل الاجتماعي للمجتمع بما يكفل تحقيق الأهداف المجتمعية (قادر، ٢٠١٦، ص ١٥).

وهناك العديد من الدراسات المتصلة التي تناولت قضية الدراسة، نعرضها كما يلي:

توصلت نتائج دراسة (سرور، الزغل، ٢٠٠٧) إلى ضرورة زيادة الدعم المالي لأوجه الرعاية الاجتماعية، وإيجاد فرص عمل للشباب لمعالجة قضية البطالة، وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني في زيادة مساحة المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وإصلاح نظام التأمين الصحي بحيث يغطي كافة الفئات بالمجتمع مع تحسين جوده خدماته، وزيادة المشاركة في الحياة السياسية، ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة بما يسهم في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع، وتفعيل دور الجمعيات الأهلية وتوفير المناخ لمؤسسي لتحقيق أهدافها.

وأكدت نتائج دراسة (Tils, 2007) على أن ألمانيا تسعى من خلال إستراتيجية التنمية المستدامة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة، حيث أن المستقبل المستدام يمكن تحقيقه من خلال تعاون كافة شركاء التنمية. كما أوصت الدراسة بضرورة التغلب على الطابع الأحادي للخطط البيئية من خلال دمج الخطط الاقتصادية والاجتماعية مع الخطط البيئة في سياسات التنمية المستدامة.

وتوصلت نتائج دراسة (Ross, 2009) إلى أن الاستدامة البيئية تعتبر نهجًا علمياً ويجب اعتبارها مبدأ قانونيًا أساسيًا مثل الحرية والمساواة والعدالة، وأفضل طريقة لحماية المبادئ القانونية هي العمل داخل نظام قائم على البيئة الاستدامة، حيث تفرض الاستدامة البيئية واجبًا على الجميع لحماية واستعادة سلامة النظم البيئية في المجتمع. فالتنمية المستدامة كقاعدة قانونية توفر المتطلبات الإجرائية لصنع السياسات التي تحقق الاستدامة البيئية.

بينما توصلت نتائج دراسة (فرج، ٢٠١٢) إلى إن سياسات الرعاية الاجتماعية المتعلقة باللاجئين لابد أن تركز على توليد الفرص الوظيفية اللائقة للحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة، والحد من الضعف وتعزيز العدالة والمعاملة المتساوية، وتحسين الوضع الصحي، ورفع مستوى التعليم.

وتوصلت نتائج دراسة (Patel, 2012) إلى أن منظمات المجتمع المدني تشكل قطاعًا هامًا في تحقيق الرفاهية والتنمية الاجتماعية. ومع ذلك هناك بعض التحديات التي تواجهها عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية منها: عدم الاعتراف بأن خدمات الرعاية الاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من نهج الدولة القائم على الحقوق في التنمية الاجتماعية. وكذلك سيطرة الطبيعة الجندرية عند تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء بحوث سياسات الرعاية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

وأكدت نتائج دراسة (بحراوي، ٢٠١٤) على ضرورة مشاركة المرأة في صنع سياسات رعايتها وذلك من خلال مشاركتها في صنع القرار المتعلق بالقضايا محل اهتمامها، وأن تعتمد الدولة أكثر على المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع التي تعمل في مجال المرأة، بالإضافة إلى توعية المرأة بجهات تنفيذ سياسات رعايتها.

كما أكدت نتائج دراسة (Baumgartner, 2014) على أن تطوير إستراتيجية الاستدامة المؤسسية الفعالة يعد جزءًا من المستوى الاستراتيجي للمؤسسات. وكذلك يعد تنفيذ إستراتيجية الاستدامة في وظائف المؤسسات المختلفة جزءًا من المستوى التشغيلي، ويتم دعم هذا الإطار لإدارة الاستدامة المؤسسية من خلال الأدوات التي يتم تجميعها في مجالات مختلفة مثل: قياس الأداء والتقييم والإدارة التشغيلية أو الإدارة الإستراتيجية.

وأكدت نتائج دراسة (Waas; et. al, 2014) على ضرورة اعتبار التنمية المستدامة بمثابة إستراتيجية لصنع القرار من قبل جميع أصحاب المصلحة من المستوى

المحلي إلى المستوى العالمي، مع مراعاة أن القيام بذلك يحول الاستدامة من مفهوم " توجيه العمل " إلى مفهوم " توليد العمل " في عملية صنع القرار من أجل التنمية المستدامة وذلك لتحقيق الاستدامة الثقافية والاستدامة البيئية والاستدامة الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية.

بينما أكدت نتائج دراسة (Malysheva; et. al, 2016) على ضرورة تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات التنافسية من خلال تنفيذ إستراتيجية التنمية المبتكرة التي تركز على وضع تدابير لحماية السوق المحلي، ودراسة عوامل البيئة الاقتصادية لتنمية التجارة الخارجية، وتطوير حلول إستراتيجية لتحسين الأنشطة التسويقية، وزيادة إسهام التقدم العلمي والتكنولوجي في النمو الاقتصادي، وتهيئة بيئة تنافسية عادلة لتشجيع الابتكار، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة.

وأكدت نتائج دراسة (الجزار، ٢٠١٧) على أن مصر اعتمدت على إستراتيجية التنمية المستدامة كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد جاءت هذه الإستراتيجية بناء على رؤية القيادة السياسية لمصر عام ٢٠٣٠، حيث يتوقع أن يتحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد تنافسي متنوع قائم على المعرفة والابتكار والتوظيف الأمثل لعناصر المكان وقدرات وعبقرية الإنسان المصري، ومع ذلك فالمؤشرات الواردة في هذه الدراسة لا تشير إلى تحقق تلك الأهداف، وذلك لعدم تناسب الإستراتيجية مع مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحالية التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

وأكدت نتائج دراسة (إسماعيل، ٢٠١٨) على ضرورة متابعة تنفيذ توصيات بحوث تقدير الحاجات والتأكد من جدية البحوث مع إيجاد ضمانات التطبيق الفعلي عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، ورفع مستوى الكم والكيف من المعلومات التي يستخدمها صناع القرار لوضع السياسات وتخطيط برامج الخدمات، وتطوير لائحة الرعاية الاجتماعية والقوانين والتشريعات بما يواكب تغيرات العصر، وإتباع أسلوب التخطيط العلمي في رسم السياسة العامة للمجتمع وتحديد الأهداف.

وأكدت نتائج دراسة (عمر، ٢٠١٨) على ضرورة سن تشريعات تضمن الارتقاء بأداء منظومة التعليم الجامعي، وتوفير التمويل اللازم لتحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، وإتاحة الفرصة أمام أعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي للمشاركة في اتخاذ قرارات تلبي متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ووضوح الخطة الإستراتيجية المستقبلية لدور التعليم الجامعي في التنمية المستدامة في ضوء "رؤية مصر

٢٠٣٠" لدى كافة العاملين داخل منظومة التعليم الجامعي وكيفية تطبيقها والثمار المرجوة منها.

وتوصلت نتائج دراسة (خطاب ومحمد، ٢٠١٨) إلى وجود علاقة قوية بين الأداء المؤسسي للجهاز الإداري المصري من حيث القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠م على مستوى عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم لبرامج ومشروعات الخطة الإستراتيجية، خاصة مع اتجاه الدولة لتبني العديد من البرامج الطموحة لتعزيز الأداء المؤسسي بالقطاع الحكومي المبني على أساليب التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات ومشروعات الربط الإلكتروني لوحدات الدولة الحكومية وميكنة الخدمات العامة المقدمة للمواطن.

وتوصلت نتائج دراسة (الكحلاوي، ٢٠١٩) إلى أن الحق في التنمية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص حيث يعد حجر الأساس في كل تنظيم ديمقراطي، وكذلك يقتضي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة واقعياً توفير قدر واسع من الضمانات التي تكفل ذلك، ومن أهم الضمانات – كما جاءت في المواثيق والدولية والوطنية كفالة الحق في الضمان الاجتماعي فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهمها الحق في العمل والحق في الدخل والصحة والغذاء والتعليم، فبدون هذه الحقوق لا حديث عن التنمية، نظرا للصلة الوثيقة والمتبادلة بينهما.

وأوصت نتائج دراسة (بغدادي، ٢٠١٩) بضرورة زيادة عدد المدارس في القرى والمناطق الريفية والنائية، وإتاحة فرص تعليمية لكل الأطفال، وتطوير بيئة تعلم استيعابية تتسم بتكافؤ الفرص التعليمية، واعتماد استراتيجيات لدمج التعليم في السياسات الأوسع نطاقاً " السياسات الاجتماعية والصحية " التي تحقق الاستيعاب الاجتماعي، والتوزيع العادل للخدمة التعليمية وفق الاحتياج.

وأوصت نتائج دراسة (عبد العزيز، ٢٠١٩) بضرورة تبني الجامعات إستراتيجية لوضع خطط حديثة للبرامج التدريبية للباحثين في كليات الخدمة الاجتماعية والقيادات الإدارية لبناء قدراتهم وتأهيلهم وفق متطلبات مجتمع المعرفة ومؤشرات رؤية مصر ولضمان جودة الأداء في المؤسسات التعليمية. وكذلك ضرورة تفعيل السياسات البحثية الخاصة بالبعثات والكراسي البحثية لتشجيع القوة البشرية من الباحثين المتميزين والموهوبين لدعم قضايا المجتمع والإسهام بفاعلية في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

وتوصلت نتائج دراسة (الشامي وآخرون، ٢٠١٩) إلى أن ضرورة دعم برامج التدريب للمرشحين للوظائف القيادية، والاهتمام بتقويم البرامج المقدمة للقيادات التربوية، ووضع قوانين جديدة تضع معايير لاختيار القيادات التربوية تتناسب مع المتطلبات التنموية لرؤية مصر ٢٠٣٠، وتدريب القيادات التربوية على الأساليب الحديثة للإدارة لتحقيق المتطلبات التنموية، وضرورة تدريب القيادات التربوية على مهارة التخطيط لصياغة رؤية للمؤسسة التربوية تنبثق من الرؤية العامة لرؤية مصر ٢٠٣٠.

وتوصلت نتائج دراسة (الابشيهي، ٢٠٢٠) إلى أن مستوى أداء ممارسي الخدمة الاجتماعية المباشرة لدورهم في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية متوسط. واختلف مستوى أدائهم لهذا الدور وفقا لمراحل صنع السياسة، حيث كان المستوى" مرتفع "في أدائهم للمهام المهنية المتعلقة بمرحلة تنفيذ السياسة، ومستوى متوسط في أداء المهام المهنية المتعلقة بمرحلتي التقويم ووضع السياسة على الترتيب.

وتوصلت نتائج دراسة (السيد وآخرون، ٢٠٢٠) إلى أن التخطيط الإستراتيجي القومي هو المنهج العلمي والسبيل الوحيد لتحقيق التنمية طويلة الأمد، وهو ما وضح جلياً من خلال إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر " ٢٠٣٠ ". وكذلك يعتبر التخطيط القومي الشامل من المهام الرئيسة للقيادة السياسية وعنصراً مهماً يهدف إلى زيادة القدرات الشاملة للدولة وتحقيق المصالح الإستراتيجية الوطنية من خلال بلورة المسار الاستراتيجي لها والمستند على تفعيل علم المستقبل في الاستراتيجي للدولة، ويضمن الحفاظ على أمنها القومي بمختلف مجالاته، ويحقق الأهداف التنموية المنشودة.

وأكدت نتائج دراسة (خطاب ومحمد، ٢٠٢٠) على أن ريادة الأعمال تعد أحد المداخل الأساسية للتطور الاقتصادي ومواجهة البطالة، إذ تتصل بالتنمية المستدامة بصورة مباشرة سواء عن طريق تحقيق نفس أهدافها أو بطريقة غير مباشرة. ويساهم نشاط ريادة الأعمال في تحقيق النمو الاقتصادي – الهدف الأول للتنمية المستدامة – بالتحفيز على توفير فرص العمل وتحسين المهارات وتشجيع الابتكار التكنولوجي، حيث يعد نشاط ريادة الأعمال محورياً ذات فاعلية في استمرار ديناميكية عملية التنمية المستدامة.

وخلصت نتائج دراسة (عليوة، ٢٠٢٠) إلى إمكان تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في أفريقيا من خلال تقديم فهماً جديداً للتنمية الاقتصادية مع الأدوات والمهارات اللازمة للدارسين لتوصيف الظروف المحيطة بأوضاع التنمية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية والبيئية، واستغلال العائد الديموجرافي للقارة الأفريقية من خلال الاستثمار في التعليم الجيد، وتدريب المعلمين، والتكنولوجيا والابتكار، مما يؤدي إلى تعزيز الإنتاجية وفرص العمل، وتعزيز النمو والرخاء للجميع، وتمكين النساء والشباب باعتبار ذلك من أهداف التنمية مع الاستعانة بشراكات متعددة الأطراف في زيادة الاستثمارات وتعزيز قدرات المؤسسات من أجل تقديم حلول ابتكارية.

وأكدت نتائج دراسة (Akhup, 2020) على ضرورة تعزيز ممارسة إدارة سياسات الرعاية الاجتماعية في تدريب وتعليم الخدمة الاجتماعية. وكذلك الارتباط الوثيق بين سياسات الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ودورهم في زيادة رفاهية أفراد المجتمع وتحقيق التنمية البشرية، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز الممارسة المناسبة للاحتياجات المتغيرة لأفراد المجتمع.

وأكدت نتائج دراسة (Nelson; et. al, 2020) على ضرورة بناء قاعدة بيانات لمؤشرات السياسة الاجتماعية تتضمن تحليل المشكلات الاجتماعية، وتحديد الحاجات الإنسانية، وتحديد حجم الموارد الاقتصادية، وتحديد عدد المتأثرين والمستهدفين من السياسة الاجتماعية، وتصميم الهياكل المؤسسية لتحقيق دولة الرفاه الاجتماعي وتدعيم حقوق المواطنة الاجتماعية.

وأكدت نتائج دراسة (Wilson; et. al, 2020) على ضرورة بناء نظام لسياسة وبرامج الرعاية الاجتماعية يتضمن خدمات أكثر كفاءة يعتمد على الإنصاف العرقي وقائم على تمكين الضعفاء والمهمشين. حيث لابد أن تستند سياسات الرعاية الاجتماعية على القيم الأخلاقية وتعكس قيم صانعي السياسات مع ضرورة توفير فرصة للتعلم من الماضي لبناء مستقبل أكثر كفاءة أخلاقية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد.

كما أظهرت نتائج دراسة (حسانين، ٢٠٢١) وجود علاقة بين السياسات العامة والتنمية وإعادة التوزيع، والذي يبدأ من كون السياسات العامة القنطرة التي تحقق كلتا السياستين أهدافهما معا أو بشكل منفصل. وخلصت الدراسة إلى أن سياسات التوزيع وإعادة التوزيع لم تكن مقرونة بسياسات التنمية، مع الإشارة إلى أن كل الاتجاهات التي اتخذت قد اقتصرت على شكل أحادي فيما يتعلق بالسياسات العامة لإعادة التوزيع، مع إغفال عناصر هامة مثل إعادة توزيع الثروة وعدالة توزيع الفرص الوظيفية وغيرها.

وتوصلت نتائج دراسة (Karunarathne, 2021) إلى أن سياسات الرعاية الاجتماعية تحظى بتقدير كبير من قبل أفراد المجتمع عندما ينتخبون حكومة جديدة. لذا فإن

جميع الأحزاب السياسية حريصة على تقديم خدمات رعاية اجتماعية مؤثرة للغاية في إطار سياستها الانتخابية. وبالتالي فمن الواضح أنه يعطي مكانًا أكثر أهمية لسياسات الرعاية الاجتماعية عن السياسات الأخرى. وكذلك تلعب السياسة الاجتماعية دورًا رئيسيًا في المجتمع، فإذا كانت الحكومة تسعى حقًا إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي، فيجب أن تكون هناك سياسة اجتماعية محددة جيدًا لتنفيذ أنشطة الرعاية الاجتماعية لتحسين نوعية مواطنيها.

وتوصلت نتائج دراسة (Santos, Simões, 2021) إلى أن جميع أبعاد العولمة – الاقتصادية والاجتماعية والسياسية – لها تأثيرات ايجابية على سياسات الرعاية الاجتماعية. كما أن سياسات الرعاية الاجتماعية المتأثرة بالعولمة تمثلت في: معاشات الشيخوخة والعجز، وإعانات الأسرة والبطالة، وسياسات سوق العمل، وسياسات مكافحة الفقر وعدم المساواة، وسياسات النمو الاقتصادي.

وتأسيساً على ما سبق عرضه من الدراسات السابقة فإن الباحث يرى أن إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ تمثل موجه أساسي لصنع سياسات رعاية اجتماعية جديدة تستهدف تحسين نوعية حياة الأجيال الحاضرة مع الاحتفاظ بحقوق الأجيال المستقبلية في حياة أفضل تتسم بالإنصاف والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون وذلك لتحقيق الغايات التنموية المنشودة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية باستخدام منهجية التخطيط الاستراتيجي التشاركي القومي.

ويتطلب تحقيق ذلك الاعتماد على التخطيط كمنهج وحيد لتحقيق الإصلاح والتحديث في المجتمع والاعتماد على التخطيط الابتكاري الذي يعتمد على أهداف المجتمع في الإصلاح والتحديث للجيل الحالي والأجيال المستقبلية. وانطلاق مرحلة الإصلاح والتحديث من داخل المجتمع لا من خارجه، معتمداً على الاستثمار الأمثل للموارد والإمكانات المجتمعية في إطار نظام رعاية اجتماعية يقبله المواطنون لتحقيق العدالة والمساواة والحقوق الإنسانية وتحسن نوعية الحياة وينعم المواطن بالصحة والأمان والتماسك الأسري (السروجي، ٢٠١١، ص ٣٢٤).

ولا يمكن الإصلاح والتحديث الاجتماعي والسياسي والمؤسسي أن يحقق أهدافه في غياب نسق قيمي وأخلاقي يدعم العلاقات والتفاعلات المتبادلة، ويعزز من مساحة الثقة الواجب توافرها وتفعيل العدالة والمساواة، وفرص التمكين والمشاركة الفاعلة، وتعدد الخيارات

والفرص في مجتمع ديمقراطي، وتسهيل تبادل السلع والخدمات، وتقوية الثقة في عمليات ومؤسسات التبادل، والمواطنة، ومواجهة المشكلات، والصراعات(السروجي، ٢٠٠٩، ص ٥).

وتعد آليات التخطيط الاجتماعي للتنمية هى ذاتها آليات التحديث، فكلاهما يستهدف إحداث التنمية البشرية وتحسين نوعية الحياة للإنسان في المجتمع واطراد التحسن في وزيادة معدلات الرفاه الاجتماعي (السروجي، ٢٠٠٩، ص ١٦٥).

كما يعد الاهتمام بتنمية واستثمار رأس المال الاجتماعي – من آليات التخطيط الاجتماعي للتنمية – الأمر الذي يجعل من أولوية تنميته استثماراً إنتاجياً في ذات الوقت، حيث أن الموارد الطبيعية تدخل منطقة الفاقد الاقتصادي بالاستخدام، في حين ينمى رأس المال الاجتماعي ويتعاظم زيادة باستمرار استخدامه (أبو النصر، ٢٠١١، ص ١٢٧).

والتخطيط للتنمية الاجتماعية يهدف إلى إحداث تغيرات اجتماعية في بنية المجتمع، تزيد من فعاليته نحو الوصول للتقدم والرفاهية اجتماعياً واقتصادياً (عويس؛ الأفندي، ١٩٩٧، ص ١٦١).

وعلى ذلك فالتخطيط الاجتماعي هو التطبيق العقلاني لمواجهة المشكلات باستخدام التكنيكات المعتمدة على البيانات وسياق الواقع والمنهج العلمي لتنفيذ وتطوير وتنسيق وتقديم الخدمات الإنسانية للقطاع المستهدف، والتخطيط الاجتماعي يمكن تطبيقه على مستوى دولي أو قومي أو إقليمي أو محلى، فالتخطيط يمكن أن ينفذ محلياً وإقليمياً ووطنياً ودولياً ويعالج مشاكل مثل: الفقر ورعاية الطفل والأسرة، والشيخوخة، والسكن، والجريمة، والجنوح، والصحة العقلية ... الخ من المشكلات، فالمخططين الاجتماعيين يمكنهم العمل في تخصصات متنوعة منها العمل الاجتماعي، والتخطيط الحضري والإدارة العامة، والرعاية الصحية والسياسية العامة (السروجي، ٢٠١٣، ص ٢٠).

وتعد سياسات الرعاية الاجتماعية هى الجانب التطبيقي لأيديولوجية المجتمع، كما أن التخطيط الاجتماعي ببرامجه ومشروعاته هو الجانب التطبيقي لسياسات الرعاية الاجتماعية (السروجي؛ حمزاوي، ١٩٩٨، ص ١٣٩).

ويستنبط من ذلك أن التخطيط الاجتماعي عملية علمية منتظمة ومستمرة لتحقيق أهداف مجتمعية مستقبلية بوسائل أكثر مناسبة بالاختبار الواعي للقرارات الرشيدة للبدائل المتاحة وفقا لسياسات رعاية اجتماعية واضحة و أولويات محددة (السروجي، ٢٠١٣، ص.٢٥).

ومن خلال الطرح السابق ونتائج الدراسات السابقة تتحدد مشكلة الدراسة في تحديد أبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وكذلك تحديد مستوى مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، وتحديد آليات تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، بالإضافة إلى تحديد العائد المتوقع من تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة على سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، وصولاً إلى آليات تخطيطية مقترحة لتفعيل تطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كموجه لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

ثانياً: أهمية الدراسة:

١. يعتبر التخطيط الاجتماعي هو المنهج العلمي الذي يجب أن تستخدمه كافة الدول في رسم سياساتها العامة، وصنع خطط الإستراتيجية الوطنية.
٢. تعد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ تجسيداً لدستور مصر الحديثة الذي وضع هدافاً استراتيجياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار من الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية كحق أصيل للمواطنين.
٣. تعد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ أحد مواثيق العمل الوطني الهامة التي تتضمن اتجاهات عامة تحدد الإطار العريض لسياسات الرعاية الاجتماعية التي تنتهجها الدولة مما يساعد على تحديد نقطة البدء ومجالات وأسلوب العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٤. يعتمد نجاح إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ على التخطيط والتعاون والتنسيق بين كافة شركاء التنمية – أفراد المجتمع، والحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني – وذلك لتحقيق التكامل بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتهجها الدولة.
٥. تأكيد القيادة السياسية في جمهورية مصر العربية على أهمية تطوير سياسات الرعاية الاجتماعية من خلال المبادرات الرئاسية التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين جودة حياة المواطنين، وتوفير حياة أفضل للمصريين.
٦. تعد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ موجه وركيزة هامة لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية من خلال دمج الخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الخطط البيئة في سياسات التنمية المستدامة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١. تحديد أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها.
٢. تحديد القضايا التي تتضمنها إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها.
٣. تحديد البرامج والمشروعات المرتبطة بأبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها.
٤. تحديد الجهات القائمة علي تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها.
٥. تحديد أبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها.
٦. تحديد آليات متابعة تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها.
٧. تحديد مستوى مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر.
٨. تحديد آليات تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر.
٩. تحديد العائد المتوقع من تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة على سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر.
١٠. التوصل إلى آليات تخطيطية مقترحة لتفعيل تطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كموجه لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

رابعاً: فروض الدراسة:

١. توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها.
٢. توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين القضايا التي تتضمنها إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها.
٣. توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين البرامج والمشروعات المرتبطة بأبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها.
٤. توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين الجهات القائمة علي تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها.

٥. توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين أبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها.

٦. توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين آليات متابعة تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها.

خامساً: مفاهيم الدراسة:

(١) مفهوم التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة بأنها تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، ودمج التنمية البيئية، وتحقيق المساواة، وضمان تقرير المصير الاجتماعي والتنوع الثقافي، والحفاظ على السلامة البيئية للأجيال الحالية مع ضمان حقوق الأجيال القادمة في التنمية (Klarin, 2018, P 87).

وتعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية المستمرة، والعادلة، والمتوازنة، والمتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة (أبو النصر؛ محمد، ٢٠١٧، ص ٨٢).

والتنمية المستدامة هى التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٩).

ويرتبط مفهوم التنمية المستدامة بالاستدامة الاجتماعية التي يتضمن استدامة الخدمات واستدامة التنمية، وكذلك يستخدم مفهوم الاستدامة الاجتماعية لوصف العناصر التي تسهم في رفاهية المجتمع وتتضمن الخدمات الإنسانية الرسمية (الصحة، التعليم، الخدمات الاجتماعية، الترفيهية والثقافية ... الخ) فضلاً عن خدمات المجتمع غير الرسمية كشبكة المنظمات التطوعية والعلاقات الاجتماعية (خليل، ٢٠١٦، ص ٢٨١).

وتنقسم مؤشرات التنمية المستدامة إلى مؤشرات فرعية لكل منظور من منظور الاستدامة كما يلي (Benites; Simoes, 2021, P 4):

- **المؤشرات البيئية:** وتتضمن الحفاظ على رأس المال الطبيعي من خلال حماية البيئة الفيزيائية الحيوية، وتجنب استنفاذ مصادر المواد الخام، والحفاظ على التنوع البيولوجي.
- **المؤشرات الاقتصادية:** وتتضمن الحفاظ على رأس المال النقدي (المالي والاقتصادي) عن طريق تخصيص الموارد وتوزيعها بكفاءة، مع مراعاة حدود النمو السكاني.

- **المؤشرات الاجتماعية:** وتتضمن الحفاظ على رأس المال البشري أو مخزون جميع الأصول والقدرات الشخصية (أي داخل الفرد)، مثل: الصحة والمعرفة والتعليم والخبرات والمهارات، التنشئة الاجتماعية.
- **المؤشرات المؤسسية:** وتتضمن القواعد أو الهياكل الاجتماعية التي تمكن رأس المال البشري لتحقيق الأهداف من منظور الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- **المؤشرات الثقافية:** وتتضمن الحفاظ على الموارد الملموسة (المعالم الأثرية ، والمتاحف) والموارد الثقافية غير الملموسة (المعارف والمهارات الموروثة).

وتركز التنمية المستدامة على تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وتعزيز التكامل المتوازن للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للتنمية المستدامة، وبناء القدرات من خلال التعليم الجيد والحماية الشاملة واقتصاد الرعاية، وضمان إدارة الموارد الطبيعية، وضمان الوصول إلى المعلومات ومشاركة المواطنين، والتأكيد على أهمية بناء المؤسسات وتحقيق الشراكة بين شركاء التنمية (Bárcena; et. al, 2018, P 11).

ويرتكن تقرير التنمية البشرية المصري ٢٠٢١ في جوهره إلى مبدأي "الحق في التنمية" والبشر هم الثروة الحقيقية للأمم"، إيماناً بأن الإنسان محور التغيير والتنمية. ويرى التقرير أن هناك مجموعة من المداخل لتحقيق هذين المبدأين، ومن ثمَّ تحسين معدَّلات التنمية البشرية في مصر، وتتمثل هذه المداخل في الاستثمار برأس المال البشري، وتعزيز الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتمكين المرأة، وتعزيز الحوكمة (تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١، ص ٢٨).

ويتبنى الباحث مفهوم التنمية المستدامة الذي تبنته إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كإطار عام يقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية الذي تبنّاه الإستراتيجية في ثلاثة أبعاد رئيسة تشمل: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي (رؤية مصر ٢٠٣٠، ص ٩).

(٢) مفهوم سياسات الرعاية الاجتماعية:

تعرف سياسيات الرعاية الاجتماعية بأنها القواعد والاتجاهات العامة التي تنتج كمحصلة للتفكير المنظم وتفاعل القوى الاجتماعية في المجتمع لتحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى متضمنة مجالات وخطط وبرامج الرعاية الاجتماعية، وأسلوب العمل لتحقيق الأهداف في ضوء أيديولوجية المجتمع على أساس من الواقع المتاح وصولاً إلى معدل مرغوب من الرفاهية لأفراد المجتمع (علي، ٢٠٠٣، ص ٣٣).

كما تعرف سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها الإطار العام الذي يتبناه المجتمع لتحقيق الرعاية الاجتماعية لمختلف فئاته ويصدر التشريعات والقوانين ويقيم المؤسسات التي تحقق أهداف تلك السياسات (فرماوي، ٢٠٠٥، ص ١٣).

وتعبر سياسات الرعاية الاجتماعية عن جميع القرارات والقوانين واللوائح والميزانيات والخطط التي تتخذها الحكومة المرتبطة بالمساعدة المتبادلة وسياسة الصحة العقلية، ورعاية الأطفال، وسياسات الضمان الاجتماعي. كما أن هناك ارتباط وثيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن السياسات الاجتماعية لها تأثير محفز على الاقتصاد (McNutt, Hoefer, 2021, P 3).

وتتضمن سياسات الرعاية الاجتماعية مجالات متعددة مثل: العمل الاجتماعي، والتعليم، والصحة، والإسكان، والضمان الاجتماعي، والتأمين الاجتماعي، وخدمات التوظيف، ومنظمات المجتمع المدني، والرعاية الاجتماعية (Juhila; et. Al, 2021, P 2).

ويرى البعض أن سياسات الرعاية الاجتماعية تتضمن الخطط والبرامج والمشروعات الحكومية في التعليم والصحة ورعاية المنحرفين والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والرعاية الاجتماعية، وأيضاً تتضمن الآثار والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغيرات المجتمعية. بينما نجد أن البعض الآخر يعبر عن سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها السياسة المعنية بقطاع الرعاية الاجتماعية كأحد قطاعات السياسة الاجتماعية (خليل، ٢٠١٠، ص ٢٧).

وتقوم سياسات الرعاية الاجتماعية على ثلاثة نماذج أساسية هى (قادر، ٢٠١٦، ص ٨١-٨٢):

- **نموذج الصفوة:** وفيه تصنع السياسات من أعلى القمة إلى الأسفل وتكون المساءلة في يد الصفوة.

- **نموذج توازن المصالح:** ويكون مبنياً على مجتمع مدني قوي ومجموعات مصالح تكون هى الجسر بين الفرد والحكومة.
- **النماذج العقلانية (العلمية):** وهى تلك النماذج التي تفترض معرفة تامة بقيم المجتمع، وبدائل السياسات ونتائجها باستخدام الأسس العلمية.

وتوجد مراحل لرسم وصياغة السياسة الاجتماعية تبدأ من وجود اهتمام بقضية ما ثم تتصاعد إلى صياغة الأهداف والبرامج واستصدار القوانين والقرارات والتشريعات المنظمة لهذه السياسة من خلال الجهاز التشريعي في الدولة لتصبح واجبة التنفيذ وخطوط موجهة ومرشدة للعمل الاجتماعي في المجتمع وفقا لظروفه وأوضاعه، وقيمه وأيديولوچيته (السروجي، ٢٠٠٤، ص ١٣٢).

ويعرف صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بأنه مجموعة من الخطوات والعمليات التي تستهدف إشباع احتياجات أفراد المجتمع ومواجهة مشكلاتهم وتحسين نوعية حياتهم من خلال توفير الخدمات الاجتماعية. وتصاغ في النهاية إلى قرارات تحدد الأهداف الإستراتيجية ومجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وفقاً لأيديولوجية المجتمع. وتتضمن ثلاث مراحل أساسية هي الوضع والتنفيذ والتقويم، وتركز على تفاعل جميع القوى في صنعها (حمزة، ٢٠١٥، ص ١٠٦).

ويتبنى الباحث مفهوم (السروجي، ٢٠٠٤، ص ١٦) لسياسات الرعاية الاجتماعية بأنها مجموعة الإستراتيجيات المحددة للجهود الحكومية والأهلية والمبادئ الموجهة للعمل الاجتماعي في المجتمع لتحسين نوعية الحياة والمساواة والعدالة والأمن الاجتماعي ومواجهة المشكلات الاجتماعية ومقابلة الحاجات الإنسانية من خلال خطط علمية وترتبط بالإطار الاقتصادي والسياسي والأيديولوجي والقيمي في المجتمع.

سادساً: المنطلقات النظرية للدراسة:

وقد اعتمدت الدراسة على نموذج (Walker, 1984, P 4) – لما له من ارتباط وثيق بالدراسة – في تقسيم مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، **والمتمثلة فيما يلي:**

- **مرحلة وضع سياسات الرعاية الاجتماعية:** وتشمل تحديد وتقدير الحاجات وتحديد الأولويات، واقتراح السياسات والخطط والبرامج البديلة.
- **مرحلة تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية:** وتتضمن تحديد الإمكانات اللازمة لتنفيذ السياسة، وتحديد المؤسسات والجهات المسئولة عن التنفيذ.

- **مرحلة تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية:** وتتضمن تقدير فعالية السياسات المنفذة في تحقيق الأهداف المحددة، وتحديد السلبيات التي تعوق فعالية تلك السياسات، وتحديد أهم النتائج المترتبة على تقويم تلك السياسات مما يعكس أثر ذلك في تطوير السياسات الحالية أو صنع سياسات جديدة.

سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(١) نوع الدراسة ومنهجها:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تستهدف وصف وتحليل الواقع الأمبريقي. وذلك اعتماداً على المنهج العلمي باستخدام منهج دراسة الحالة والحالة هنا هى إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ وذلك لوصف وتحليل مادة التحليل المتعلقة بإستراتيجية التنمية المستدامة والاعتماد عليها كموجه لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وكذلك منهج المسح الاجتماعي بالعينة العمدية للخبراء في مجال صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بقسم التخطيط الاجتماعي بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان وعددهم (٣٢) مفردة.

(٢) أدوات الدراسة:

تمثلت أدوات جمع البيانات في:

(٢-١) دليل تحليل مضمون إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠:

ويتضمن دليل تحليل المضمون المحاور التالية:

(أ) مكونات دليل تحليل المضمون:

١. **تحديد المشكلة أو الموضوع:** أي تحليل إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

٢. **تحديد مجتمع البحث:** وهو المادة الخاصة بالدراسة التي تخضع للتحليل، ويتحدد مجتمع البحث لهذه الدراسة في إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ في الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠٣٠م.

٣. **اختيار وتحديد وحدة التحليل:** وهي وحدة الإحصاء أو العدد وهي أصغر وحدة في عملية التحليل وتم تحديدها في دليل تحليل المضمون، وقد شملت مجموعة من المؤشرات المرتبطة بتحليل إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ وتتضمن (الأهداف، القضايا، الرؤى الإستراتيجية، المرتكزات، محاور التنمية، محاور

الاستدامة، الرسالة، القيم، الاتفاقيات، المواثيق الدولية، المواثيق القومية، الإعلانات، الأولويات التنموية، المنشورات، التقارير، الإصدارات، المعايير، الاتجاهات، تقييم الوضع، الخطط، بروتوكولات التعاون، الشراكات، الميزانيات، الخطط، البرامج، الأنشطة، معايير الأداء، قياس الأداء، مؤشرات النجاح، والنتائج الإستراتيجية)، وقد بلغ عددها (٣٠) مؤشر لكل مرحلة زمنية. **وذلك كما يلي:**

جدول رقم (١)

يوضح توزيع محاور إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ طبقاً لمؤشرات تحليلها

م	المراحل	عدد المؤشرات
١	المرحلة الأولى	٣٠
٢	المرحلة الثانية	٣٠
٣	المرحلة الثالثة	٣٠
	المجموع	٩٠

٤. **اختيار الفترة الزمنية:** وهي الفترة من (٢٠١٦-٢٠٣٠م)، **والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة مراحل هي:**

- **المرحلة الأولى:** وهي الفترة من (٢٠١٦/٢٠٢٠م).
- **المرحلة الثانية:** وهي الفترة من (٢٠٢١/٢٠٢٥م).
- **المرحلة الثالثة:** وهي الفترة من (٢٠٢٦/٢٠٣٠م).

٥. **فئات التحليل:** وهي الفئات التي تساعد في تصنيف الوحدات التحليلية وتنظيمها، **وتتضمن الفئات التالية:**

- القضايا التي تتضمنها إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.
- البرامج والمشروعات المرتبطة بأبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.
- الجهات القائمة علي تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.
- أبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.
- آليات متابعة تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

٦. **بناء الفئات:** تم بناء فئات التحليل بطريقة البناء الكمي (العددي)، وهو نظام الترميز حيث يأخذ ظهور كل وحدة أو فئة تكرار واحد مستخدماً في ذلك القياس الفئوي، مما يساعد على إجراء العمليات الإحصائية.

(ب) إجراءات الصدق:

١- الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

تم عرض دليل تحليل المضمون على عدد (٥) محكمين من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان لإبداء الرأي في صلاحية الأداة من حيث السلامة اللغوية للعبارات وارتباطها بأبعاد الدراسة، وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٨٠%)، وبناء على ذلك تم صياغة الأداة في صورتها النهائية.

٢- الصدق الإحصائي (الصدق الذاتي):

بالإشارة إلى نتائج جدول رقم (٣) يمكن تحديد قيمة معاملات الصدق الإحصائي لدليل تحليل المضمون ككل، ويعرف معامل الصدق الإحصائي بأنه الجذر التربيعى لمعامل الثبات. **وقد جاءت النتائج كما يلي:**

جدول رقم (٢)

يوضح معاملات الصدق الإحصائي لدليل تحليل المضمون (ن=١٠)

م	الأبعاد	معامل الثبات المعتمد عليه	معامل الصدق الإحصائي
١	دليل تحليل المضمون ككل	معامل ثبات هولستي	٠.٩٤٩

يوضح الجدول السابق أن:

قيم معامل الصدق الإحصائي لدليل تحليل المضمون مرتفعة ومقبولة وتحقق أهداف الدراسة.

(ج) إجراءات الثبات:

اعتمد الباحث في حساب ثبات دليل تحليل المضمون على معامل ثبات هولستي Holstiy (1973 .Oleholstiy، نقلاً عن: السروجي، ١٩٩٩، ص ٣٧٧)، حيث قام الباحث بتحليل مضمون عدد (١٠) مؤشرات إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر

٢٠٣٠، وقد استعان الباحث بزميلة أخرى(•) حيث قامت بتحليل مضمون نفس عينة الثبات دون علمه بالنتائج التي توصلت إليها الباحثة، **ثم قام الباحث بتطبيق معادلة هولستي لحساب الثبات:**

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{٢ ت}}{\text{ن١ + ن٢}}$$

- حيث (ت) عدد الحالات التي اتفق عليها الباحثتان.
- (ن١) عدد حالات الباحث الأول.
- (ن٢) عدد حالات الباحث الثاني.

وذلك كما يلي:

- **معامل الثبات** = $\frac{٢ \times ٩}{١٠ + ١٠} = \frac{١٨}{٢٠} =$ ٠.٩٠

جدول رقم (٣)

يوضح نتائج ثبات دليل تحليل المضمون باستخدام معامل ثبات هولستي (ن=١٠)

م	الأبعاد	معامل ثبات (هولستي)
١	ثبات دليل تحليل المضمون ككل	٠.٩٠

يوضح الجدول السابق أن:

معامل الثبات مقبول ويمكن الاعتماد على نتائجه، وبذلك أصبح دليل تحليل المضمون في صورته النهائية.

(٢-٢) دليل مقابلة مقننة للخبراء حول صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر:

- **وتم تصميم الأداة وفقاً للخطوات التالية:**

١. بناء دليل مقابلة مقننة للخبراء حول صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر في صورتها الأولية اعتماداً على الإطار النظري الموجه للدراسة والدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة.

• **أ.د/ أسماء محمد عبد المؤمن إسماعيل، أستاذ التخطيط الاجتماعي – كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان.**

٢. تم تحديد الأسئلة المطلوبة لدليل المقابلة المقننة للخبراء، وذلك لتحديد مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، وتحديد آليات تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، وتحديد العائد المتوقع من تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة على سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر.

٣. وقد أجرى الباحث الصدق الظاهري لدليل المقابلة المقننة للخبراء بعد عرضها على عدد (٥) محكمين من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان لإبداء الرأي في صلاحية الأداة من حيث السلامة اللغوية للعبارات وارتباطها بأبعاد الدراسة، وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٨٠%)، وبناء على ذلك تم صياغة الأداة في صورتها النهائية.

٤. كما أجرى الباحث ثبات إحصائي لعينة قوامها (١٠) مفردات من الخبراء مجتمع الدراسة باستخدام معامل ثبات (ألفا .كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية، وبلغ معامل الثبات (٠.٩٦)، وهو مستوى مناسب للثبات الإحصائي.

(٣) تحديد مستوى مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر:

للحكم على مستوى مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، بحيث تكون بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي: نعم (ثلاثة درجات)، إلى حد ما (درجتين)، لا (درجة واحدة)، تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى = أكبر قيمة – أقل قيمة (٣ – ١ = ٢)، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (٣/٢ = ٠.٦٧) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، **وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:**

جدول رقم (٤)

يوضح مستويات المتوسطات الحسابية لمراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر

القيم	المستوى
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ١ إلى ١.٦٧	مستوى منخفض
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ١.٦٨ إلى ٢.٣٤	مستوى متوسط
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ٢.٣٥ إلى ٣	مستوى مرتفع

(٤) أساليب التحليل الكيفي والكمي:

اعتمد الدراسة في تحليل البيانات على الأساليب التالية:

(أ) أسلوب التحليل الكيفي: بما يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة " تحليل المضمون ".

(ب) أسلوب التحليل الكمي: تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS.V. 24.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والمدى، ومعامل ثبات هولستي، والصدق الإحصائي، وكا^{٢} الفارقة.

ثامناً: نتائج الدراسة الميدانية:

المحور الأول: وصف الخبراء مجتمع الدراسة:

جدول رقم (٥)

يوضح وصف الخبراء مجتمع الدراسة (ن=٣٢)

م	المتغيرات الكمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	السن	٤٦	١١
٢	عدد سنوات الخبرة	٢٠	٨
م	النوع	ك	%
١	ذكر	١٥	٤٦.٩
٢	أنثى	١٧	٥٣.١
	المجمـوع	٣٢	١٠٠
م	الوظيفة	ك	%
١	مدرس	١٠	٣١.٣
٢	أستاذ مساعد	٩	٢٨.١
٣	أستاذ	١٣	٤٠.٦
	المجمـوع	٣٢	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن:

- متوسط سن الخبراء (٤٦) سنة، وبانحراف معياري (١١) سنة تقريباً. بينما متوسط عدد سنوات الخبرة (٢٠) سنة، وبانحراف معياري (٨) سنوات تقريباً. وقد يعكس ذلك

الارتباط الوثيق بين السن والخبرة في مجال صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر.

- أكبر نسبة من الخبراء إناث بنسبة (٥٣.١%)، يليها الذكور بنسبة (٤٦.٩%). وقد يعكس ذلك طبيعة التوزيع الجندي للخبراء.
- أكبر نسبة من الخبراء درجتهم الوظيفية أستاذ دكتور بنسبة (٤٠.٦%)، يليها مدرس بنسبة (٣١.٣%)، وأخيراً أستاذ مساعد بنسبة (٢٨.١%). وقد يعكس ذلك تباين الخبرات في مجال صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر.

المحور الثاني: تحليل إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠:

(١) أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠:

جدول رقم (٦)

يوضح أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الأهداف	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	وضع رؤية موحدة سياسية واقتصادية واجتماعية طويلة المدى تكون ميثاق ملزم للخطط التنموية علي كافة المستويات	٢١	٧٠	٢٥	٨٣.٣	٢٨	٩٣.٣	٧٤	٨٢.٢
٢	التوافق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ومع إستراتيجية التنمية المستدامة لأفريقيا ٢٠٦٣	٢٩	٩٦.٧	٢٨	٩٣.٣	٣٠	١٠٠	٨٧	٩٦.٧
٣	تمكين مصر لتكون لاعباً فاعلاً في البيئة الدولية	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٩٠	١٠٠
٤	تحقيق طموحات الشعب المصري وتحسين مستوي المعيشة	٢٥	٨٣.٣	٢٧	٩٠	٢١	٧٠	٧٣	٨١.١
٥	رفع كفاءة الخدمات التي تمس حياة المواطن اليومية	٢٨	٩٣.٣	٢٨	٩٣.٣	٢٨	٩٣.٣	٨٤	٩٣.٣

م	المراحل / الأهداف	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٦	أن تصبح مصر ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع	٢٩	٩٦.٧	٢١	٧٠	٣٠	١٠٠	٨٠	٨٨.٩
٧	تحقيق اقتصاد قائم علي الابتكار والمعرفة	٢٧	٩٠	٢٧	٩٠	٣٠	١٠٠	٨٤	٩٣.٣
٨	تحقيق اقتصاد قائم علي العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة	٢٠	٦٦.٧	٢٤	٨٠	٣٠	١٠٠	٧٤	٨٢.٢
٩	تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بجودة حياة المصريين	٢٠	٦٦.٧	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٨٠	٨٨.٩
	البعد ككل	٢٢٩	٨٤.٨	٢٤٠	٨٨.٩	٢٥٧	٩٥.٢	٧٢٦	٨٩.٦

يوضح الجدول السابق أن:

- **أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الثالثة بنسبة (٩٥.٢%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٨٨.٩%)، وأخيراً المرحلة الأولي بنسبة (٨٤.٨%).
- **كما أن مؤشرات أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** تمكين مصر لتكون لاعباً فاعلاً في البيئة الدولية بنسبة (١٠٠%)، ثم التوافق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ومع إستراتيجية التنمية المستدامة لأفريقيا ٢٠٦٣ بنسبة (٩٦.٧%)، وأخيراً تحقيق طموحات الشعب المصري وتحسين مستوي المعيشة بنسبة (٨١.١%).
- وقد يرجع ذلك إلى أن إستراتيجية التنمية المستدامة يتم صياغتها وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، حيث أنها تمثل خريطة الطريق تستهدف تمكين المجتمع المصري إلى الانتقال إلى مقدمة الدول المتقدمة وتحقيق الغايات الإستراتيجية التنموية المنشودة، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (سرور، الزغل، ٢٠٠٧)، ودراسة (Tils, 2007).

(٢) القضايا التي تتضمنها إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠:

جدول رقم (٧)

يوضح القضايا التي تتضمنها إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / القضايا	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	تحسين مستوي المعيشة.	٢٥	٨٣.٣	٢٩	٩٦.٧	٣٠	١٠٠	٨٤	٩٣.٣
٢	تحسين المؤشرات الصحية.	٢٥	٨٣.٣	٢٧	٩٠	٣٠	١٠٠	٨٢	٩١.١
٣	استدامة التنمية.	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٩٠	١٠٠
٤	الحد من الفقر.	٢٠	٦٦.٧	٢٣	٧٦.٧	٢٧	٩٠	٧٠	٧٧.٨
٥	الشفافية والنزاهة.	١٨	٦٠	٢٥	٨٣.٣	٢٨	٩٣.٣	٧١	٧٨.٩
٦	المشاركة.	٢١	٧٠	٢١	٧٠	٢٥	٨٣.٣	٦٧	٧٤.٤
٧	التنافسية والتنوع في المعرفة.	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٩٠	١٠٠
٨	العدالة الاجتماعية.	٢٩	٩٦.٧	٢٩	٩٦.٧	٢٩	٩٦.٧	٨٧	٩٦.٧
٩	تكافؤ الفرص.	١٨	٦٠	١٨	٦٠	٢٥	٨٣.٣	٦١	٦٧.٨
١٠	الاندماج المجتمعي.	٢١	٧٠	٢٥	٨٣.٣	٢٦	٨٦.٧	٧٢	٨٠
١١	الحماية الاجتماعية.	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٩٠	١٠٠
١٢	جودة التعليم والتدريب.	٣٠	١٠٠	٢٥	٨٣.٣	٣٠	١٠٠	٨٥	٩٤.٤
١٣	التنوع والاختلاف.	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٩٠	١٠٠
١٤	تمكين المواطن المصري.	١٩	٦٣.٣	١٩	٦٣.٣	٢٤	٨٠	٦٢	٦٨.٩
١٥	عدالة استخدام الموارد وحسن استثمارها.	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٩٠	١٠٠
١٦	أمن الموارد الطبيعية.	٢٠	٦٦.٧	٢٥	٨٣.٣	٢٩	٩٦.٧	٧٤	٨٢.٢
	البعد ككل	٣٩٦	٨٢.٥	٤١٦	٨٦.٧	٤٥٣	٩٤.٤	١٢٦٥	٨٧.٨

يوضح الجدول السابق أن:

- **القضايا التي تتضمنها إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الثالثة بنسبة (٩٤.٤%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٨٦.٧%)، وأخيراً المرحلة الأولي بنسبة (٨٢.٥%).

- **كما أن مؤشرات القضايا التي تتضمنها إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** قضية استدامة التنمية، وقضية التنافسية والتنوع في المعرفة، وقضية الحماية الاجتماعية، وقضية عدالة استخدام الموارد وحسن استثمارها، وبنسبة (١٠٠%)، ثم قضية العدالة الاجتماعية بنسبة (٩٦.٧%)، وأخيراً قضية تكافؤ الفرص بنسبة (٦٧.٨%).
- وقد يرجع ذلك إلى أن تلك القضايا تمثل تحديات واقعية تواجه عملية التنمية في مصر، لذا فإن إستراتيجية التنمية المستدامة تعاملت مع تلك القضايا باعتبارها محفزات للتنمية بدلاً من كونها تحديات تعوق تحقيق التنمية في كافة المجالات والقطاعات، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Baumgartner, 2014)، ودراسة (Waas; et. al, 2014).

(٣) البرامج والمشروعات المرتبطة بأبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠:

(٣-١) البعد الاقتصادي:

جدول رقم (٨)

يوضح البرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد الاقتصادي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / البرامج	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	التنمية الاقتصادية.	٢١	٧٠	٢٩	٩٦.٧	٢٥	٨٣.٣	٧٥	٨٣.٣
٢	تطوير خدمات البنية الأساسية.	٨	٢٦.٧	٦	٢٠	٣	١٠	١٧	١٨.٩
٣	المعرفة والابتكار والبحث العلمي.	٤	١٣.٣	٣	١٠	٢	٦.٧	٩	١٠
٤	الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية.	١٠	٣٣.٣	٣	١٠	١	٣.٣	١٤	١٥.٦
	البعد ككل	٤٣	٣٥.٨	٤١	٣٤.٢	٣١	٢٥.٨	١١٥	٣٢

يوضح الجدول السابق أن:

- **البرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد الاقتصادي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة

الأولـي بنسـبة (٣٥.٨%)، يليهـا المرحلـة الثانيـة بنسـبة (٣٤.٢%)، وأخيـراً المرحلـة الثالثة بنسبة (٢٥.٨%).

- **كمـا أن البـرامج والمشـروعات المرتبطـة بالبعـد الاقتصـادي لإسـتراتيجية التنميـة المستدامة: رؤيـة مصـر ٢٠٣٠ ككل كمـا يوضـحها تحليـل المضـمون، تمثلـت فيمـا يلـي:** التنمية الاقتصادية بنسبة (٨٣.٣%)، ثم تطوير خدمات البنية الأساسية بنسبة (١٨.٩%)، وأخيراً المعرفة والابتكار والبحث العلمي بنسبة (١٠%).
- وقد يرجع ذلك إلى اهتمام إستراتيجية التنمية المستدامة بالبرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد الاقتصادي، وذلك لأن الاقتصاد المصري يواجه العديد من التحديات الهيكلية التي تتمثل في بعض الاختلالات الاقتصادية الكلية وضعف رأس المال البشري والبنية الأساسية، وانخفاض مستوى التنافسية، فلقد احتلت مصر ترتيب ١٣٩ من ١٨٩ دولة في تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي العام ٢٠١٦، وترتيبها ١١٩ من ١٤٠ دولة في مؤشر التنافسية العالمي العام ٢٠١٥/٢٠١٦. لذا تعمل الحكومة بشكل مستمر على مواجهة هذه التحديات من خلال وضع السياسات والبرامج الملائمة والفعالة، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (عليوة، ٢٠٢٠).

(٣-٢) البعد الاجتماعي:

جدول رقم (٩)

يوضح البرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد الاجتماعي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / البرامج	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	العدالة الاجتماعية.	٥	١٦.٧	٣	١٠	٢	٦.٧	١٠	١١.١
٢	الصحة.	٨	٢٦.٧	٥	١٦.٧	٢	٦.٧	١٥	١٦.٧
٣	التعليم والتدريب.	٥	١٦.٧	٦	٢٠	٢	٦.٧	١٣	١٤.٤
٤	الثقافة.	٨	٢٦.٧	٤	١٣.٣	٤	١٣.٣	١٦	١٧.٨
	البعد ككل	**٢٦**	**٢١.٧**	**١٨**	**١٥**	**١٠**	**٨.٤**	**٥٤**	**١٥**

يوضح الجدول السابق أن:

- **البـرامج والمشـروعات المرتبطـة بالبعـد الاجتمـاعي لإسـتراتيجية التنميـة المسـتدامة: رؤيـة مصـر ٢٠٣٠ ككل كمـا يوضـحها تحليـل المضـمون، تمثلـت فيمـا يلـي:** المرحلة

الأولي بنسبة (٢١.٧%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (١٥%)، وأخيراً المرحلة الثالثة بنسبة (٨.٤%).

- **كما أن البرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد الاجتماعي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** الثقافة بنسبة (١٧.٨%)، ثم الصحة بنسبة (١٦.٧%)، وأخيراً العدالة الاجتماعية بنسبة (١١.١%).
- وقد يرجع ذلك إلى اهتمام إستراتيجية التنمية المستدامة بالبرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد الاجتماعي، وذلك تطبيقاً عملياً لمبادئ دستور ٢٠١٤ الذي جسد حلم الأجيال بمجتمع مزدهر متلاحم، ودولة عادلة تحقق طموحات اليوم والغد للفرد والمجتمع، ومساواة في الحقوق والواجبات دون أي تمييز (دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، ص ٥-٦). ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (الكحلاوي، ٢٠١٩).

(٣-٣) البعد البيئي:

جدول رقم (١٠)

يوضح البرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / البرامج	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	الاستدامة البيئية.	٩	٣٠	٤	١٣.٣	٣	١٠	١٦	١٧.٨
٢	التنمية العمرانية.	٨	٢٦.٧	٦	٢٠	٢	٦.٧	١٦	١٧.٨
	البعد ككل	١٧	٢٨.٤	١٠	١٦.٧	٥	٨.٤	٣٢	١٧.٨

يوضح الجدول السابق أن:

- **البرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الأولي بنسبة (٢٨.٤%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (١٦.٧%)، وأخيراً المرحلة الثالثة بنسبة (٨.٤%).

- **كما أن البرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** نسبة (١٧.٨%) للاستدامة البيئية، والتنمية العمرانية.
- وقد يرجع ذلك إلى أن الهدف الأسمى للتنمية المستدامة يتمثل في ضمان حقوق الأجيال القادمة في استخدامات الموارد الطبيعية وفي التنمية الذي يتضمن شقين: الأول يتضمن العناصر الأساسية لإدارة الموارد الطبيعية البيئية، والشق الثاني يتضمن التنمية العمرانية، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Ross, 2009).

▪ **ترتيب البرامج والمشروعات المرتبطة بأبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل:**

جدول رقم (١١)

يوضح ترتيب البرامج والمشروعات المرتبطة بأبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الأبعاد	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	البعد الاقتصادي.	٤٣	٣٥.٨	٤١	٣٤.٢	٣١	٢٥.٨	١١٥	٣٢
٢	البعد الاجتماعي.	٢٦	٢١.٧	١٨	١٥	١٠	٨.٤	٥٤	١٥
٣	البعد البيئي.	١٧	٢٨.٤	١٠	١٦.٧	٥	٨.٤	٣٢	١٧.٨
	البرامج والمشروعات ككل	٨٦	٢٨.٦	٦٩	٢٢	٤٦	١٤.٢	٢٠١	٢١.٦

يوضح الجدول السابق أن:

- **ترتيب البرامج والمشروعات المرتبطة بأبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الأولي بنسبة (٢٨.٦%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٢٢%)، وأخيراً المرحلة الثالثة بنسبة (١٤.٢%).
- **كما أن ترتيب البرامج والمشروعات المرتبطة بأبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** البعد الاقتصادي بنسبة (٣٢%)، ثم البعد البيئي بنسبة (١٧.٨%)، وأخيراً البعد الاجتماعي بنسبة (١٥%).

- وقد يرجع ذلك إلى اهتمام إستراتيجية التنمية المستدامة بالبرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي لما لها من دور كبير في رفع مستوى جودة الحياة بكافة أبعادها لأفراد المجتمع، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Baumgartner, 2014). ويتفق ذلك مع نتائج جداول رقم (٨– ١٠).

(٤) الجهات القائمة علي تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠:

جدول رقم (١٢) يوضح الجهات القائمة علي تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الجهات	الأولى (٢٠١٦–٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١–٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦–٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	رئاسة الجمهورية	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٩٠	١٠٠
٢	مجلس الوزراء	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٩٠	١٠٠
٣	مجلس النواب	٢١	٧٠	٢٥	٨٣.٣	٢٦	٨٦.٧	٧٢	٨٠
٤	الوزارات الحكومية	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٩٠	١٠٠
٥	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	٢٩	٩٦.٧	١٨	٦٠	١٩	٦٣.٣	٦٦	٧٣.٣
٦	الجهاز المركزي للمحاسبات	٢٨	٩٣.٣	١٧	٥٦.٧	١٩	٦٣.٣	٦٤	٧١.١
٧	الجهاز الإداري والمحليات	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٩٠	١٠٠
٨	البنك المركزي المصري	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٩٠	١٠٠
٩	منظمات المجتمع المدني	١٩	٦٣.٣	٢٤	٨٠	٣٠	١٠٠	٧٣	٨١.١
	البعد ككل	٢٤٧	٩١.٥	٢٣٤	٨٦.٧	٢٤٤	٩٠.٤	٧٢٥	٨٩.٥

يوضح الجدول السابق أن:

- **الجهات القائمة علي تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الأولي بنسبة (٩١.٥%)، يليها المرحلة الثالثة بنسبة (٩٠.٤%)، وأخيراً المرحلة الثانية بنسبة (٨٦.٧%).
- **كما أن الجهات القائمة علي تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** رئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء، والوزارات الحكومية، والجهاز الإداري والمحليات، والبنك المركزي

المصري بنسبة (١٠٠%)، ثم منظمات المجتمع المدني بنسبة (٨١.١%)، وأخيراً الجهاز المركزي للمحاسبات بنسبة (٧١.١%).

- وقد يرجع ذلك إلى أن إستراتيجية التنمية المستدامة اعتمدت على منهجية التخطيط بالمشاركة في إعدادها، حيث لعبت الأطراف المجتمعية الدور الرئيس في صياغة الإستراتيجية من خلال مجموعات عمل تشكلت في مطلع عام ٢٠١٤ وعلى مدار عامين. كما أن للوزارات دور هام خلال مراحل إعداد الإستراتيجية وكذلك ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Patel, 2012).

(٥) أبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠:

(٥-١) الرؤى الإستراتيجية للبعد الاقتصادي:

(٥-١-١) المحور الأول: التنمية الاقتصادية:

جدول رقم (١٣) يوضح الرؤى الإستراتيجية لمحور التنمية الاقتصادية لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الرؤى الإستراتيجية	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	تحقيق نمو احتوائي مستدام.	١٥	٥٠	١٧	٥٦.٧	٢٩	٩٦.٧	٦١	٦٧.٨
٢	زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	٢٠	٦٦.٧	٢٣	٧٦.٧	٣٠	١٠٠	٧٣	٨١.١
٣	زيادة حصة الناتج المحلي الحقيقي من إجمالي الناتج العالمي.	٢١	٧٠	٢٥	٨٣.٣	٢٩	٩٦.٧	٧٥	٨٣.٣
٤	خفض نسبة الفقراء وفقاً لمقاييس الفقر القومي.	٢٦	٨٦.٧	٢٧	٩٠	٢٩	٩٦.٧	٨٢	٩١.١
٥	خفض نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع.	٢٢	٧٣.٣	٢٥	٨٣.٣	٣٠	١٠٠	٧٧	٨٥.٦
٦	توفير فرص العمل اللائق والمنتج	١٧	٥٦.٧	٢٣	٧٦.٧	٢٨	٩٣.٣	٦٨	٧٥.٦
٧	خفض معدلات البطالة لمن هم في سن العمل	١٩	٦٣.٣	٢٦	٨٦.٧	٢٩	٩٦.٧	٧٤	٨٢.٢
٨	زيادة نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل	٢٢	٧٣.٣	٢٥	٨٣.٣	٢٥	٨٣.٣	٧٢	٨٠
٩	التسهيلات عند الحصول على الخدمات (كهرباء- دفع ضرائب- تسهيلات ائتمانية)	١٣	٤٣.٣	١٩	٦٣.٣	٣٠	١٠٠	٦٢	٦٨.٩
	البعد ككل	**١٧٥**	**٦٤.٨**	**٢١٠**	**٧٧.٨**	**٢٥٩**	**٩٥.٩**	**٦٤٤**	**٧٩.٥**

يوضح الجدول السابق أن:

- **الرؤى الإستراتيجية لمحور التنمية الاقتصادية لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الثالثة بنسبة (٩٥.٩%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٧٧.٨%)، وأخيراً المرحلة الأولي بنسبة (٦٤.٨%).
- **كما أن مؤشرات الرؤى الإستراتيجية لمحور التنمية الاقتصادية لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** خفض نسبة الفقراء وفقاً لمقاييس الفقر القومي بنسبة (٩١.١%)، ثم خفض نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع بنسبة (٨٥.٦%)، وأخيراً تحقيق نمو احتوائي مستدام بنسبة (٦٧.٨%).
- وقد يرجع ذلك إلى تناسب إستراتيجية التنمية المستدامة مع مرحلة التنمية الاقتصادية الحالية التي يمر بها الاقتصاد المصري وذلك نظراً لما يعانيه من تحديات. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (الجزار، ٢٠١٧).

(٥-١-٢) المحور الثاني: خدمات البنية الأساسية:

جدول رقم (١٤) يوضح الرؤى الإستراتيجية لمحور خدمات البنية الأساسية لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الرؤى الإستراتيجية	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	تلبية احتياجات المواطن من الخدمات الأساسية.	١٥	٥٠	٢٩	٩٦.٧	٣٠	١٠٠	٧٤	٨٢.٢
٢	زيادة درجة وصول الخدمة للمستهلك.	١٤	٤٦.٧	٢١	٧٠	٢٧	٩٠	٦٢	٦٨.٩
٣	زيادة نسبة التغيير في الاتجاهات نحو استهلاك الخدمات.	١٧	٥٦.٧	٢٠	٦٦.٧	٢٥	٨٣.٣	٦٢	٦٨.٩
٤	جودة الخدمة المقدمة للمواطنين.	١٩	٦٣.٣	١٩	٦٣.٣	٢٦	٨٦.٧	٦٤	٧١.١
٥	إسهام قطاع الخدمات في زيادة الناتج المحلي.	١٣	٤٣.٣	٢٠	٦٦.٧	٢٥	٨٣.٣	٥٨	٦٤.٤
	البعد ككل	٧٨	٥٢	١٠٩	٧٢.٧	١٣٣	٨٨.٧	٣٢٠	٧١.١

يوضح الجدول السابق أن:

- **الرؤى الإستراتيجية لمحور خدمات البنية الأساسية لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الثالثة بنسبة (٨٨.٧%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٧٢.٧%)، وأخيراً المرحلة الأولي بنسبة (٥٢%).
- **كما أن مؤشرات الرؤى الإستراتيجية لمحور خدمات البنية الأساسية لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** قدرة الدولة علي تلبية احتياجات المواطن من الخدمات الأساسية بنسبة (٨٢.٢%)، ثم جودة الخدمة المقدمة للمواطنين بنسبة (٧١.١%)، وأخيراً إسهام قطاع الخدمات في زيادة الناتج المحلي بنسبة (٦٤.٤%).
- وقد يعكس ذلك ضرورة رفع كفاءة خدمات الرعاية الاجتماعية لأفراد المجتمع، وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وزيادة معدل الناتج المحلي من خلال زيادة الإنتاج والاستثمار والادخار، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (سرور، الزغل، ٢٠٠٧).

(٥-١-٣) المحور الثالث: المعرفة والابتكار والبحث العلمي:

جدول رقم (١٥)

يوضح الرؤى الإستراتيجية لمحور المعرفة والابتكار والبحث العلمي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الرؤى الإستراتيجية	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	ارتفاع ترتيب مستوى مصر في مؤشر الابتكار العالمي	٢٩	٩٦.٧	٢٥	٨٣.٣	٢١	٧٠	٧٥	٨٣.٣
٢	تنامي معدل كفاءة الابتكار والمعرفة مقارنة بالدول الأخرى	١٨	٦٠	١٩	٦٣.٣	٣٠	١٠٠	٦٧	٧٤.٤
٣	تحسين منظومة الابتكار	١٣	٤٣.٣	٣٠	١٠٠	٢٥	٨٣.٣	٦٨	٧٥.٦
٤	تطوير قدرة القطاع الخاص علي الابتكار	٢٨	٩٣.٣	٢٠	٦٦.٧	٢٥	٨٣.٣	٧٣	٨١.١
٥	الاستفادة من الإنتاج المعرفي في إدارة الأعمال وتطوير الخدمات	٢٧	٩٠	٢٥	٨٣.٣	٢١	٧٠	٧٣	٨١.١
٦	ربط المعرفة بالأهداف التنموية	٢٨	٩٣.٣	٢٥	٨٣.٣	٢٠	٦٦.٧	٧٣	٨١.١
٧	التطور في الإنتاج الإبداعي والابتكاري	٢٨	٩٣.٣	٢٥	٨٣.٣	٢٥	٨٣.٣	٧٨	٨٦.٧
	البعد ككل	١٧١	٨١.٤	١٦٩	٨٠.٥	١٦٧	٧٩.٥	٥٠٧	٨٠.٥

يوضح الجدول السابق أن:

- **الرؤى الإستراتيجية لمحور المعرفة والابتكار والبحث العلمي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الأولي بنسبة (٨١.٤%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٨٠.٥%)، وأخيراً المرحلة الثالثة بنسبة (٧٩.٥%).
- **كما أن مؤشرات الرؤى الإستراتيجية لمحور المعرفة والابتكار والبحث العلمي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** التطور في الإنتاج الإبداعي والابتكاري بنسبة (٨٦.٧%)، ثم ارتفاع ترتيب مستوى مصر في مؤشر الابتكار العالمي بنسبة (٨٣.٣%)، وأخيراً تنامي معدل كفاءة الابتكار والمعرفة مقارنة بالدول الأخرى بنسبة (٧٤.٤%).
- وقد يرجع ذلك إلى مساهمة محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام سواء الوطنية أو الأممية، وذلك من خلال زيادة مساهمة عدد كبير من القطاعات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي يمكن أن يتحقق في حالة ربط مخرجات البحث العلمي والابتكار باحتياجات هذه القطاعات. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Malysheva; et. al, 2016) ودراسة (عمر، ٢٠١٨) ونتائج دراسة (بغدادي، ٢٠١٩) ونتائج دراسة (عبد العزيز، ٢٠١٩).

(٥-١-٤) المحور الرابع: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية:

جدول رقم (١٦)

يوضح الرؤى الإستراتيجية لمحور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الرؤى الإستراتيجية	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	جودة الخدمات العامة والخدمات المدنية	٢٠	٦٦.٧	٢٥	٨٣.٣	٣٠	١٠٠	٧٥	٨٣.٣
٢	جودة وضع السياسة وتنفيذها ومصداقية الحكومة	٢٤	٨٠	٢٥	٨٣.٣	٢٦	٨٦.٧	٧٥	٨٣.٣
٣	الحكومة المستجيبة (إمكانية الحصول علي القوانين، والحق في تقديم شكاوى للحكومة)	٢٤	٨٠	٢٥	٨٣.٣	٢٦	٨٦.٧	٧٥	٨٣.٣
٤	الالتزام بالقواعد التنظيمية	٢٥	٨٣.٣	٢٧	٩٠	٣٠	١٠٠	٨٢	٩١.١
٥	مكافحة الفساد	٢٥	٨٣.٣	٢٩	٩٦.٧	٢٩	٩٦.٧	٨٣	٩٢.٢
٦	الشفافية في صنع السياسة	٢٩	٩٦.٧	٢٥	٨٣.٣	٣٠	١٠٠	٨٤	٩٣.٣
	البعد ككل	١٤٧	٨١.٧	١٥٦	٨٦.٧	١٧١	٩٥	٤٧٤	٨٧.٨

يوضح الجدول السابق أن:

- **الرؤى الإستراتيجية لمحور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الثالثة بنسبة (٩٥%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٨٦.٧%)، وأخيراً المرحلة الأولي بنسبة (٨١.٧%).
- **كما أن مؤشرات الرؤى الإستراتيجية لمحور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** الشفافية في صنع السياسة بنسبة (٩٣.٣%)، ثم مكافحة الفساد بنسبة (٩٢.٢%)، وأخيراً جودة الخدمات العامة والخدمات المدنية، وجودة وضع السياسة وتنفيذها ومصداقية الحكومة، والحكومة المستجيبة (إمكانية الحصول علي القوانين، والحق في تقديم شكاوى للحكومة) بنسبة (٨٣.٣%).

- وقد يرجع ذلك إلى تبني الحكومة المصرية خطة شاملة لتطوير وإصلاح الجهاز الإداري للدولة تتضمن: التطوير المؤسسي، وتطوير الخدمات الحكومية، ومنظومة التخطيط وإدارة الموارد في المؤسسات، وإصلاح الإطار التشريعي، وإصلاح منظومة العمل بالقطاع الحكومي، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Baumgartner, 2014)، ودراسة (خطاب ومحمد، ٢٠١٨).

- **ترتيب الرؤى الإستراتيجية للبعد الاقتصادي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل:**

جدول رقم (١٧)

يوضح ترتيب الرؤى الإستراتيجية للبعد الاقتصادي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / المحاور	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	المحور الأول: التنمية الاقتصادية	١٧٥	٦٤.٨	٢١٠	٧٧.٨	٢٥٩	٩٥.٩	٦٤٤	٧٩.٥
٢	المحور الثاني: خدمات البنية الأساسية	٧٨	٥٢	١٠٩	٧٢.٧	١٣٣	٨٨.٧	٣٢٠	٧١.١
٣	المحور الثالث: المعرفة والابتكار والبحث العلمي	١٧١	٨١.٤	١٦٩	٨٠.٥	١٦٧	٧٩.٥	٥٠٧	٨٠.٥
٤	المحور الرابع: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية	١٤٧	٨١.٧	١٥٦	٨٦.٧	١٧١	٩٥	٤٧٤	٨٧.٨
	الرؤى الإستراتيجية للبعد الاقتصادي ككل	**٥٧١**	**٧٠**	**٦٤٤**	**٧٩.٤**	**٧٣٠**	**٨٩.٨**	**١٩٤٥**	**٧٩.٧**

يوضح الجدول السابق أن:

- **ترتيب الرؤى الإستراتيجية للبعد الاقتصادي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الثالثة بنسبة (٨٩.٨%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٧٩.٤%)، وأخيراً المرحلة الأولى بنسبة (٧٠%).
- **كما أن ترتيب الرؤى الإستراتيجية للبعد الاقتصادي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المحور الرابع: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية بنسبة (٨٧.٨%)، ثم المحور الثالث:

المعرفة والابتكار والبحث العلمي بنسبة (٨٠.٥%)، يليها المحور الأول: التنمية الاقتصادية بنسبة (٧٩.٥%)، وأخيراً المحور الثاني: خدمات البنية الأساسية بنسبة (٧١.١%).

- وقد يرجع ذلك إلى التنمية الاقتصادية تعد ركيزة هامة من ركائز إستراتيجية التنمية المستدامة في مصر، باعتبارها المحفز الرئيس لتحقيق التنمية المستدامة، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Tils, 2007) ودراسة (الجزار، ٢٠١٧). ويتفق ذلك مع نتائج جداول رقم (١٣- ١٦).

(٥-٢) الرؤى الإستراتيجية للبعد الاجتماعي:

(٥-٢-١) المحور الأول: العدالة الاجتماعية:

جدول رقم (١٨) يوضح الرؤى الإستراتيجية لمحور العدالة الاجتماعية لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الرؤى الإستراتيجية	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	تقليل الفجوة الجغرافية بين المحافظات في مؤشر التنمية البشرية	١٦	٥٣.٣	٢٤	٨٠	٢٦	٨٦.٧	٦٦	٧٣.٣
٢	عدالة توزيع الناتج المحلي بزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي	٢٠	٦٦.٧	٢٥	٨٣.٣	٣٠	١٠٠	٧٥	٨٣.٣
٣	تقليل الفجوة الجغرافية بين الريف والحضر	٢١	٧٠	٢٠	٦٦.٧	١٥	٥٠	٥٦	٦٢.٢
٤	زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك القومي	١٥	٥٠	٢٣	٧٦.٧	٢٩	٩٦.٧	٦٧	٧٤.٤
٥	تقليل الفجوة بين الجنسين وتحقيق المساواة في الحقوق والفرص	٢٩	٩٦.٧	١٠	٣٣.٣	٢٠	٦٦.٧	٥٩	٦٥.٦
٦	زيادة ثقة المواطنين في الحكومة	١٠	٣٣.٣	٢٠	٦٦.٧	٣٠	١٠٠	٦٠	٦٦.٧
٧	تقليل الفجوة الجغرافية بين الأقاليم في إتاحة فرص التعليم الأساسي من سن ٤ :١٤ سنة	٢٧	٩٠	٢٤	٨٠	٢٩	٩٦.٧	٨٠	٨٨.٩
	البعد ككل	١٣٨	٦٥.٧	١٤٦	٦٩.٥	١٧٩	٨٥.٣	٤٦٣	٧٣.٥

يوضح الجدول السابق أن:

- **الرؤى الإستراتيجية لمحور العدالة الاجتماعية لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الثالثة بنسبة (٨٥.٣%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٦٩.٥%)، وأخيراً المرحلة الأولى بنسبة (٦٥.٧%).
- **كما أن مؤشرات الرؤى الإستراتيجية لمحور العدالة الاجتماعية لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** تقليل الفجوة الجغرافية بين الأقاليم في إتاحة فرص التعليم الأساسي من سن ٤ :١٤ سنة بنسبة (٨٨.٩%)، ثم عدالة توزيع الناتج المحلي بزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة (٨٣.٣%)، وأخيراً تقليل الفجوة الجغرافية بين الريف والحضر بنسبة (٦٢.٢%).
- وقد يرجع ذلك إلى أن تلك المؤشرات تمثل نقطة الانطلاق الرئيسة في صياغة إستراتيجية العدالة الاجتماعية في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة لتبني تعريف شامل يسعى إلى تحقيق الاندماج المجتمعي في ظل شراكة مؤسسية وفي إطار نظام يحقق المساواة في الحقوق والواجبات والفرص بين جميع المواطنين وتقليل الفجوات المجتمعية بكافة أشكالها. ويتفق ذلك مع دستور مصر ٢٠١٤ الذي أكد على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتوفير خدمات التأمين الاجتماعي وإتاحة فرص التعليم والصحة والإسكان ... الخ. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (الكحلاوي، ٢٠١٩).

(٥-٢-٢) المحور الثاني: الصحة:

جدول رقم (١٩) يوضح الرؤى الإستراتيجية لمحور الصحة لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الرؤى الإستراتيجية	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	خفض معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة	٢١	٧٠	٢٣	٧٦.٧	٢٥	٨٣.٣	٦٩	٧٦.٧
٢	خفض معدلات وفيات الأمهات	٢٩	٩٦.٧	١٩	٦٣.٣	١١	٣٦.٧	٥٩	٦٥.٦
٣	جودة الخدمات الصحية المقدمة للأطفال	٢٧	٩٠	٢٠	٦٦.٧	١٥	٥٠	٦٢	٦٨.٩
٤	التغطية الصحية من خلال التأمين الصحي	٢٧	٩٠	٢٠	٦٦.٧	١٥	٥٠	٦٢	٦٨.٩

م	المراحل / الرؤى الإستراتيجية	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٥	كفاءة نظم التمويل لقطاع الصحة وإدارة الموارد	٢٤	٨٠	٢٢	٧٣.٣	٢٠	٦٦.٧	٦٦	٧٣.٣
٦	توفير الأجهزة الطبية الأساسية المنقذة للحياة	٢٨	٩٣.٣	٢٣	٧٦.٧	٢١	٧٠	٧٢	٨٠
٧	مساهمة المواطنين بدفع قيمة الخدمات الصحية المباشرة	٢٤	٨٠	٢٥	٨٣.٣	٢٩	٩٦.٧	٧٨	٨٦.٧
٨	جودة خدمات الطوارئ لتقليل عدد وفيات الحوادث	٢٨	٩٣.٣	٢٠	٦٦.٧	١٧	٥٦.٧	٦٥	٧٢.٢
٩	زيادة نسبة المنشآت الصحية	٢٥	٨٣.٣	١٤	٤٦.٧	٢٢	٧٣.٣	٦١	٦٧.٨
١٠	تطوير صناعة الأدوية في مصر	١٩	٦٣.٣	٢٧	٩٠	٣٠	١٠٠	٧٦	٨٤.٤
	البعد ككل	**٢٥٢**	**٨٤**	**٢١٣**	**٧١**	**٢٠٥**	**٦٨.٣**	**٦٧٠**	**٧٤.٥**

يوضح الجدول السابق أن:

- **الرؤى الإستراتيجية لمحور الصحة لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الأولي بنسبة (٨٤%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٧١%)، وأخيراً المرحلة الثالثة بنسبة (٦٨.٣%).
- **كما أن مؤشرات الرؤى الإستراتيجية لمحور الصحة لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** مساهمة المواطنين بدفع قيمة الخدمات الصحية المباشرة بنسبة (٨٦.٧%)، ثم تطوير صناعة الأدوية في مصر بنسبة (٨٤.٤%)، وأخيراً خفض معدلات وفيات الأمهات بنسبة (٦٥.٦%).
- وقد يرجع ذلك إلى أن وزارة الصحة والسكان اتخذت العديد من الخطوات الايجابية نحو تحسين صحة المواطنين وذلك في ضوء المبادرات والتوجيهات الرئاسية وهو ما انعكس على تحسين بعض المؤشرات الصحية مثل: انخفاض معدل وفيات الأمهات والأطفال والقضاء على الأوبئة ويتمشى ذلك مع الأهداف الإنمائية للألفية وبصفة خاصة الهدف الثالث الذي يستهدف ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (فرج، ٢٠١٢).

(٥-٢-٣) المحور الثالث: التعليم والتدريب:

(٥-٢-٣-١) التعليم قبل الجامعي:

جدول رقم (٢٠) يوضح الرؤى الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الرؤى الإستراتيجية	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	زيادة نسبة المؤسسات التعليمية الحاصلة علي الاعتماد	٢٤	٨٠	٢١	٧٠	٢٧	٩٠	٧٢	٨٠
٢	خفض نسبة الأمية من سن (١٥-٣٥ سنة)	٢٩	٩٦.٧	٢١	٧٠	١٠	٣٣.٣	٦٠	٦٦.٧
٣	تحسين ترتيب مصر في مؤشر جودة التعليم الأساسي	٢٥	٨٣.٣	٢٨	٩٣.٣	٣٠	١٠٠	٨٣	٩٢.٢
٤	تحسين ترتيب مصر في نتائج (TIMSS) (اختبارات دولية للرياضة والعلوم)	٢٨	٩٣.٣	٣٠	١٠٠	٢١	٧٠	٧٩	٨٧.٨
٥	تحسين ترتيب مصر في نتائج دراسات (PIRLS) (مستوي القراءة في اللغة العربية)	٢١	٧٠	٢٥	٨٣.٣	٣٠	١٠٠	٧٦	٨٤.٤
٦	تقليل نسبة التسرب من التعليم قبل الجامعي	٢٦	٨٦.٧	٢٣	٧٦.٧	٢١	٧٠	٧٠	٧٧.٨
٧	الاهتمام بجودة البيئة التعليمية	٢٤	٨٠	٢٨	٩٣.٣	٢٩	٩٦.٧	٨١	٩٠
	البعد ككل	١٧٧	٨٤.٣	١٧٦	٨٣.٨	١٦٨	٨٠	٥٢١	٨٢.٧

يوضح الجدول السابق أن:

- **الرؤى الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الأولي بنسبة (٨٤.٣%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٨٣.٨%)، وأخيراً المرحلة الثالثة بنسبة (٨٠%).
- **كما أن مؤشرات الرؤى الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** تحسين ترتيب مصر في مؤشر جودة التعليم الأساسي بنسبة (٩٢.٢%)، ثم الاهتمام بجودة البيئة التعليمية بنسبة (٩٠%)، وأخيراً خفض نسبة الأمية من سن (١٥-٣٥ سنة) بنسبة (٦٦.٧%).
- وقد يرجع ذلك إلى تبني إستراتيجية التنمية المستدامة للاستثمار في التعليم من خلال تطبيق نظم اقتصاديات المعرفة حيث تعد المعرفة هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وتوفير

تكنولوجيات المعلومات والاتصال والرقمنة، واستحداث مصادر لتمويل التعليم قبل الجامعي، وتطوير البنية التحية للمدارس الحالية، وإنشاء مدارس جديدة على مستوى عالي من الجودة والتنافسية. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (بغدادي، ٢٠١٩).

(٥-٢-٣-٢) التعليم الفني والتدريب:

جدول رقم (٢١) يوضح الرؤى الإستراتيجية للتعليم الفني والتدريب لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الرؤى الإستراتيجية	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين بالمرحلة الإعدادية بمجموع أعلي من ٨٥%	١٥	٥٠	١٣	٤٣.٣	٢١	٧٠	٤٩	٥٤.٤
٢	زيادة نسبة خريجي التعليم الفني الذين يعملون في مجال تخصصاتهم	١٠	٣٣.٣	٢٠	٦٦.٧	٣٠	١٠٠	٦٠	٦٦.٧
٣	تعزيز تنافسية التعليم الفني في مصر عالمياً	٢٢	٧٣.٣	٢٣	٧٦.٧	٢٦	٨٦.٧	٧١	٧٨.٩
٤	تعزيز الشراكة المجتمعية في بناء مؤسسات التعليم الفني بما يتماشي مع نظام الجودة	١٣	٤٣.٣	١٢	٤٠	٣٠	١٠٠	٥٥	٦١.١
٥	جودة التعليم الفني في ظل بيئة مشجعة للطلاب	١٩	٦٣.٣	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٧٩	٨٧.٨
	البعد ككل	**٧٩**	**٥٢.٦**	**٩٨**	**٦٥.٣**	**١٣٧**	**٩١.٣**	**٣١٤**	**٦٩.٨**

يوضح الجدول السابق أن:

- **الرؤى الإستراتيجية للتعليم الفني والتدريب لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الثالثة بنسبة (٩١.٣%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٦٥.٣%)، وأخيراً المرحلة الأولي بنسبة (٥٢.٦%).
- **كما أن مؤشرات الرؤى الإستراتيجية للتعليم الفني والتدريب لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** جودة التعليم الفني في ظل بيئة مشجعة للطلاب بنسبة (٨٧.٨%)، ثم تعزيز تنافسية التعليم الفني في مصر عالمياً بنسبة (٧٨.٩%)، وأخيراً زيادة نسبة الملتحقين

بـالتعليم الفنـي مـن المتفـوقين بالمرحلـة الإعداديـة بمجمـوع أعلـي مـن ٨٥% بنسـبة (٥٤.٤%).

- وقد يرجع ذلك إلى وجود قيمة مضافة حقيقية في العملية التعليمية والتدريب المهني وريادة الأعمال، ويتم ذلك من خلال توفير تعليم يتصف بالمعيارية والجودة العالمية على مستوى الطالب والمعلم والمناهج الدراسية وأساليب التعليم والتعلم مما يزيد من تنافسية التعليم الفني والتدريب المهني في مصر. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (خطاب ومحمد، ٢٠٢٠).

(٥-٢-٣-٣) التعليم العالي:

جدول رقم (٢٢) يوضح الرؤى الإستراتيجية للتعليم العالي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الرؤى الإستراتيجية	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	التنافسية العالمية للتعليم العالي والتدريب	٢٤	٨٠	٢٦	٨٦.٧	٣٠	١٠٠	٨٠	٨٨.٩
٢	تقليل الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٢٠	٦٦.٧	٨٠	٨٨.٩
٣	زيادة عدد الجامعات المصرية المدرجة في ترتيب أفضل (٥٠٠) جامعة في العالم	١٥	٥٠	٢١	٧٠	٢٨	٩٣.٣	٦٤	٧١.١
٤	زيادة معدلات نمو الأبحاث العلمية المنشورة في دوريات عالمية محكمة	١٥	٥٠	١٥	٥٠	٢٠	٦٦.٧	٥٠	٥٥.٦
٥	زيادة نسبة مؤسسات التعليم العالي الحاصلة علي الاعتماد الأكاديمي من هيئة ضمان الجودة	١٩	٦٣.٣	٢١	٧٠	٢٧	٩٠	٦٧	٧٤.٤
٦	زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من سن (١٨: ٢٢ سنة)	١٢	٤٠	١١	٣٦.٧	٢٠	٦٦.٧	٤٣	٤٧.٨
٧	زيادة نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين علي منح بحثية في جامعات عالمية	١٣	٤٣.٣	١٥	٥٠	٢٢	٧٣.٣	٥٠	٥٥.٦
٨	زيادة نسبة الطلاب الوافدين من إجمالي المقيدين في الجامعات المصرية حسب التخصص	٢٠	٦٦.٧	٢٣	٧٦.٧	٢٧	٩٠	٧٠	٧٧.٨
	البعد ككل	١٤٨	٦١.٧	١٦٢	٦٧.٥	١٩٤	٨٠.٨	٥٠٤	٧٠

يوضح الجدول السابق أن:

- **الرؤى الإستراتيجية للتعليم العالي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الثالثة بنسبة (٨٠.٨%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٦٧.٥%)، وأخيراً المرحلة الأولي بنسبة (٦١.٧%).
- **كما أن مؤشرات الرؤى الإستراتيجية للتعليم العالي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** التنافسية العالمية للتعليم العالي والتدريب، وتقليل الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل بنسبة (٨٨.٩%)، ثم زيادة نسبة الطلاب الوافدين من إجمالي المقيدين في الجامعات المصرية حسب التخصص بنسبة (٧٧.٨%)، وأخيراً زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من سن (١٨: ٢٢ سنة) بنسبة (٤٧.٨%).
- وقد يرجع ذلك إلى اهتمام إستراتيجية التنمية المستدامة بجودة التعليم العالي من خلال تطبيق قواعد الاعتماد والجودة العالمية على الجامعات والمراكز البحثية في مصر. مما يساهم في إعداد خريج قادر على المنافسة والإبداع والابتكار ومواكبة متطلبات سوق العمل المحلية والعالمية، وكذلك توفير فرص عمل لتحريك الاقتصاد القومي للوصول إلى اقتصاد مبني على المعرفة والاستدامة، فكلما زادت الجودة والإتاحة والحداثة تحققت التنافسية. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (عمر، ٢٠١٨)، ونتائج دراسة (عبد العزيز، ٢٠١٩).

○ **ترتيب الرؤى الإستراتيجية لمحور التعليم والتدريب لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل:**

جدول رقم (٢٣) يوضح الرؤى الإستراتيجية لمحور التعليم والتدريب لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الرؤى الإستراتيجية	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	التعليم قبل الجامعي	١٧٧	٨٤.٣	١٧٦	٨٣.٨	١٦٨	٨٠	٥٢١	٨٢.٧
٢	التعليم الفني والتدريب	٧٩	٥٢.٦	٩٨	٦٥.٣	١٣٧	٩١.٣	٣١٤	٦٩.٨
٣	التعليم العالي	١٤٨	٦١.٧	١٦٢	٦٧.٥	١٩٤	٨٠.٨	٥٠٤	٧٠
	الرؤى الإستراتيجية لمحور التعليم والتدريب ككل	٤٠٤	٦٦.٢	٤٣٦	٧٢.٢	٤٩٩	٨٤	١٣٣٩	٧٤.٢

يوضح الجدول السابق أن:

- **الرؤى الإستراتيجية لمحور التعليم والتدريب لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الثالثة بنسبة (٨٤%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٧٢.٢%)، وأخيراً المرحلة الأولي بنسبة (٦٦.٢%).
- **كما أن الرؤى الإستراتيجية لمحور التعليم والتدريب لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** التعليم قبل الجامعي بنسبة (٨٢.٧%)، ثم التعليم العالي بنسبة (٧٠%)، وأخيراً التعليم الفني والتدريب بنسبة (٦٩.٨%).
- وقد يرجع ذلك إلى اهتمام إستراتيجية التنمية المستدامة بإتاحة واستدامة التعليم والتدريب للجميع في كافة المراحل التعليمية سواء التعليم قبل الجامعي أو التعليم الجامعي بجودة عالية دون تمييز وذلك لإعداد خريج قادر على المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية في سوق العمل. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (عمر، ٢٠١٨)، ودراسة (بغدادي، ٢٠١٩)، ودراسة (عبد العزيز، ٢٠١٩). ودراسة (خطاب ومحمد، ٢٠٢٠)، ويتفق ذلك مع نتائج جداول رقم (٢٠- ٢٢).

(٥-٢-٤) المحور الرابع: الثقافة:

جدول رقم (٢٤) يوضح الرؤى الإستراتيجية لمحور الثقافة لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الرؤى الإستراتيجية	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	تنافسية السياحة والسفر	٢٤	٨٠	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٨٤	٩٣.٣
٢	تقليل الفجوة الجغرافية في عدد المكتبات العامة (لكل ١٠٠ ألف نسمة)	٢٥	٨٣.٣	٢٢	٧٣.٣	٢١	٧٠	٦٨	٧٥.٦
٣	تقليل الفجوة الجغرافية في عدد المراكز الثقافية (لكل ١٠٠ ألف نسمة).	٢٩	٩٦.٧	٢١	٧٠	١٥	٥٠	٦٥	٧٢.٢
٤	زيادة عدد زوار المتاحف والمناطق التراثية من الأجانب.	١٩	٦٣.٣	٢٢	٧٣.٣	٢٧	٩٠	٦٨	٧٥.٦
٥	زيادة عدد زوار المتاحف والمناطق التراثية من المصريين.	١٦	٥٣.٣	١٩	٦٣.٣	٣٠	١٠٠	٦٥	٧٢.٢
	البعد ككل	١١٣	٧٥.٣	١١٤	٧٦	١٢٣	٨٢	٣٥٠	٧٧.٨

يوضح الجدول السابق أن:

- **الرؤى الإستراتيجية لمحور الثقافة لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الثالثة بنسبة (٨٢%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٧٦%)، وأخيراً المرحلة الأولي بنسبة (٧٥.٣%).
- **كما أن مؤشرات الرؤى الإستراتيجية لمحور الثقافة لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** تنافسية السياحة والسفر بنسبة (٩٣.٣%)، ثم تقليل الفجوة الجغرافية في عدد المكتبات العامة (لكل ١٠٠ ألف نسمة)، وزيادة عدد زوار المتاحف والمناطق التراثية من الأجانب بنسبة (٧٥.٦%)، وأخيراً تقليل الفجوة الجغرافية في عدد المراكز الثقافية (لكل ١٠٠ ألف نسمة)، وزيادة عدد زوار المتاحف والمناطق التراثية من المصريين بنسبة (٧٢.٢%).
- وقد يرجع ذلك إلى اهتمام المصرية بتنفيذ عدد من البرامج والمشروعات من شأنها توفير فرص تمويل لأصحاب المشروعات الثقافية المبتكرة مثل: مبادرة فكر وابتكر، ومبادرة أولادنا، وبرنامج اكسب حرفة جميلة، وذلك لترسيخ الاعتراف بالتنوع الثقافي في المجتمع المصري. وكذلك يتفق ذلك مع الاهتمام غير المسبوق بقضايا الثقافة في دستور مصر ٢٠١٤. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (عليوة، ٢٠٢٠).

- **ترتيب الرؤى الإستراتيجية للبعد الاجتماعي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل:**

جدول رقم (٢٥) يوضح ترتيب الرؤى الإستراتيجية للبعد الاجتماعي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / المحاور	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	المحور الأول: العدالة الاجتماعية	١٣٨	٦٥.٧	١٤٦	٦٩.٥	١٧٩	٨٥.٣	٤٦٣	٧٣.٥
٢	المحور الثاني: الصحة	٢٥٢	٨٤	٢١٣	٧١	٢٠٥	٦٨.٣	٦٧٠	٧٤.٥
٣	المحور الثالث: التعليم والتدريب	٤٠٤	٦٦.٢	٤٣٦	٧٢.٢	٤٩٩	٨٤	١٣٣٩	٧٤.٢
٤	المحور الرابع: الثقافة	١١٣	٧٥.٣	١١٤	٧٦	١٢٣	٨٢	٣٥٠	٧٧.٨
	الرؤى الإستراتيجية للبعد الاجتماعي ككل	٩٠٧	٧٢.٨	٩٠٩	٧٢.٢	١٠٠٦	٧٩.٩	٢٨٢٢	٧٥

يوضح الجدول السابق أن:

- **ترتيب الرؤى الإستراتيجية للبعد الاجتماعي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الثالثة بنسبة (٧٩.٩%)، يليها المرحلة الأولي بنسبة (٧٢.٨%)، وأخيراً المرحلة الثانية بنسبة (٧٢.٢%).
- **كما أن ترتيب الرؤى الإستراتيجية للبعد الاجتماعي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المحور الرابع: الثقافة بنسبة (٧٧.٨%)، ثم المحور الثاني: الصحة بنسبة (٧٤.٥%)، يليها المحور الثالث: التعليم والتدريب بنسبة (٧٤.٢%)، وأخيراً المحور الأول: العدالة الاجتماعية بنسبة (٧٣.٥%).
- وقد يرجع ذلك إلى اهتمام إستراتيجية التنمية المستدامة بالبعد الاجتماعي المتمثل في: العدالة الاجتماعية، والصحة، والتعليم والتدريب، والثقافة وذلك باعتبارهم من الأهداف الإنمائية الرئيسة للألفية وذلك في ظل شراكة مستدامة تجمع بين المواطنين والدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص باعتبارهم شركاء التنمية. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Tils, 2007)، ونتائج دراسة (Baumgartner, 2014)، ودراسة (Malysheva; et. al, 2016)، ودراسة (الشامي وآخرون، ٢٠١٩). ويتفق ذلك مع نتائج جداول رقم (١٨- ٢٤).

(٥-٣) الرؤى الإستراتيجية للبعد البيئي:

(٥-٣-١) المحور الأول: استدامة التنمية:

جدول رقم (٢٦) يوضح الرؤى الإستراتيجية لمحور استدامة التنمية لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الرؤى الإستراتيجية	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	الحفاظ علي الموارد الطبيعية	١٥	٥٠	٣٠	١٠٠	٢٨	٩٣.٣	٧٣	٨١.١
٢	زيادة نصيب الفرد من الموارد الطبيعية المتجددة	٢٦	٨٦.٧	٢٧	٩٠	٣٠	١٠٠	٨٣	٩٢.٢
٣	الحد من التلوث البيئي	٢٢	٧٣.٣	١٥	٥٠	٣٠	١٠٠	٦٧	٧٤.٤
٤	الكشف عن موارد جديدة	٢٠	٦٦.٧	٢٠	٦٦.٧	٢٩	٩٦.٧	٦٩	٧٦.٧
٥	التوعية بالتغيرات المناخية	١٧	٥٦.٧	٢١	٧٠	٣٠	١٠٠	٦٨	٧٥.٦
٦	زيادة مساحة المحميات الطبيعية (البرية- البحرية- الساحلية)	٢٤	٨٠	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٨٤	٩٣.٣
	البعد ككل	**١٢٤**	**٦٨.٩**	**١٤٣**	**٧٩.٥**	**١٧٧**	**٩٨.٣**	**٤٤٤**	**٨٢.٢**

يوضح الجدول السابق أن:

- **الرؤى الإستراتيجية لمحور استدامة التنمية لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الثالثة بنسبة (٩٨.٣%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٧٩.٥%)، وأخيراً المرحلة الأولي بنسبة (٦٨.٩%).
- **كما أن مؤشرات الرؤى الإستراتيجية لمحور استدامة التنمية لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** زيادة مساحة المحميات الطبيعية (البرية- البحرية- الساحلية) بنسبة (٩٣.٣%)، ثم زيادة نصيب الفرد من الموارد الطبيعية المتجددة بنسبة (٩٢.٢%)، وأخيراً الحد من التلوث البيئي بنسبة (٧٤.٤%).
- وقد يرجع ذلك إلى الهدف الأسمى للتنمية المستدامة يتمثل في مراعاة حقوق الأجيال الحالية مع ضمان حقوق الأجيال المستقبلية في استخدامات الموارد الطبيعية، وكذلك الحد من الآثار البيئية على كافة القطاعات التنموية والاقتصادية، وتحقيق عدالة استخدام واستثمار الموارد الطبيعية للدولة. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Tils, 2007)، ودراسة (Ross, 2009).

(٥-٣-٢) المحور الثاني: التنمية العمرانية:

جدول رقم (٢٧) يوضح الرؤى الإستراتيجية لمحور التنمية العمرانية لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الرؤى الإستراتيجية	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	توطين عدد السكان المستهدف تسكينهم في المجتمعات العمرانية الجديدة	١٠	٣٣.٣	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٧٠	٧٧.٨
٢	تقليل الفجوة بين العرض والطلب علي المنشآت السكنية	١٢	٤٠	٢٨	٩٣.٣	٢٥	٨٣.٣	٦٥	٧٢.٢
٣	مراعاة نسبة الزيادة في مستخدمي وسائل النقل الجماعي العام	١٨	٦٠	٢٠	٦٦.٧	٣٠	١٠٠	٦٨	٧٥.٦
٤	زيادة نصيب الفرد من المنشآت السكنية	١٧	٥٦.٧	٢٥	٨٣.٣	٢٩	٩٦.٧	٧١	٧٨.٩
٥	خفض نسبة التعدي علي الأراضي الزراعية	٢١	٧٠	٢٩	٩٦.٧	٣٠	١٠٠	٨٠	٨٨.٩

م	المراحل / الرؤى الإستراتيجية	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٦	زيادة تدفق التجارة ورؤوس الأموال من وإلي الدولة في قطاع التنمية العمرانية	٢٨	٩٣.٣	٢٥	٨٣.٣	١٥	٥٠	٦٨	٧٥.٦
٧	زيادة عدد المدن المصرية التي يزيد اتصالها بالعالم الخارجي (توطين شركات متعددة الخدمات)	١٣	٤٣.٣	١٥	٥٠	٢٩	٩٦.٧	٥٧	٦٣.٣
	البعد ككل	١١٩	٥٦.٧	١٧٢	٨١.٩	١٨٨	٨٩.٥	٤٧٩	٧٦

يوضح الجدول السابق أن:

- **الرؤى الإستراتيجية لمحور التنمية العمرانية لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الثالثة بنسبة (٨٩.٥%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٨١.٩%)، وأخيراً المرحلة الأولي بنسبة (٥٦.٧%).
- **كما أن مؤشرات الرؤى الإستراتيجية لمحور التنمية العمرانية لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** خفض نسبة التعدي علي الأراضي الزراعية بنسبة (٨٨.٩%)، ثم زيادة نصيب الفرد من المنشآت السكنية بنسبة (٧٨.٩%)، وأخيراً زيادة عدد المدن المصرية التي يزيد اتصالها بالعالم الخارجي (توطين شركات متعددة الخدمات) بنسبة (٦٣.٣%).
- وقد يرجع ذلك إلى ضرورة اهتمام مصر باستيعاب سكانها ومواردها الطبيعية، وتحقيق التنمية المكانية، وتحسين نوعية حياة المواطنين، ويتم ذلك من خلال تبني سياسات وبرامج ومشروعات التنمية العمرانية مثل: إصلاح البنية المؤسسية وحوكمة منظومة تخطيط وإدارة التنمية العمرانية، وربط مخطط استثماري شامل مع المخطط العمراني القومي ٢٠٥٢، وتفعيل دور المحليات في تنفيذ وإدارة المخططات العمرانية، وتحفيز التوطين السكاني في مناطق التنمية الجديدة، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب في قطاع الإسكان، ومكافحة ظاهرة العشوائيات والمناطق غير الآمنة، وتحقيق انتشار أنماط البناء الأخضر المستدام. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Ross, 2009)، ودراسة (Waas; et. al, 2014).

- **ترتيب الرؤى الإستراتيجية للبعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل:**

جدول رقم (٢٨)

يوضح ترتيب الرؤى الإستراتيجية للبعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / المحاور	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	المحور الأول: استدامة التنمية	١٢٤	٦٨.٩	١٤٣	٧٩.٥	١٧٧	٩٨.٣	٤٤٤	٨٢.٢
٢	المحور الثاني: التنمية العمرانية	١١٩	٥٦.٧	١٧٢	٨١.٩	١٨٨	٨٩.٥	٤٧٩	٧٦
الرؤى الإستراتيجية للبعد البيئي ككل		**٢٤٣**	**٦٢.٨**	**٣١٥**	**٨٠.٧**	**٣٦٥**	**٩٣.٩**	**٩٢٣**	**٧٩.١**

يوضح الجدول السابق أن:

- **ترتيب الرؤى الإستراتيجية للبعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الثالثة بنسبة (٩٣.٩%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٨٠.٧%)، وأخيراً المرحلة الأولي بنسبة (٦٢.٨%).
- **كما أن ترتيب الرؤى الإستراتيجية للبعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المحور الأول: استدامة التنمية بنسبة (٨٢.٢%)، ثم المحور الثاني: التنمية العمرانية بنسبة (٧٦%).
- وقد يتفق ذلك مع الرؤية الإستراتيجية للبيئة في مصر التي أكدت على ضرورة أن يكون البعد البيئي محوراً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة الاستثمار فيها، ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للمواطنين. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Tils, 2007)، ودراسة (Ross, 2009)، ودراسة (Waas; et. al, 2014)، ودراسة (عليوة، ٢٠٢٠). ويتفق ذلك مع نتائج جداول رقم (٢٦- ٢٧).

- **ترتيب أبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل:**

جدول رقم (٢٩) يوضح ترتيب أبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الرؤى الإستراتيجية	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	الرؤى الإستراتيجية للبعد الاقتصادي	٥٧١	٧٠	٦٤٤	٧٩.٤	٧٣٠	٨٩.٨	١٩٤٥	٧٩.٧
٢	الرؤى الإستراتيجية للبعد الاجتماعي	٩٠٧	٧٢.٨	٩٠٩	٧٢.٢	١٠٠٦	٧٩.٩	٢٨٢٢	٧٥
٣	الرؤى الإستراتيجية للبعد البيئي	٢٤٣	٦٢.٨	٣١٥	٨٠.٧	٣٦٥	٩٣.٩	٩٢٣	٧٩.١
	الرؤى الإستراتيجية ككل	**١٧٢١**	**٦٨.٥**	**١٨٦٨**	**٧٧.٤**	**٢١٠١**	**٨٧.٩**	**٥٦٩٠**	**٧٧.٩**

يوضح الجدول السابق أن:

- **ترتيب أبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الثالثة بنسبة (٨٧.٩%)، يليها المرحلة الثانية بنسبة (٧٧.٤%)، وأخيراً المرحلة الأولي بنسبة (٦٨.٥%).
- **كما أن ترتيب أبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** الرؤى الإستراتيجية للبعد الاقتصادي بنسبة (٧٩.٧%)، ثم الرؤى الإستراتيجية للبعد البيئي بنسبة (٧٩.١%)، وأخيراً الرؤى الإستراتيجية للبعد الاجتماعي بنسبة (٧٥%).
- وقد يتفق ذلك مع أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ وهى: أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي، ذات نظام ايكولوجي متنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Baumgartner, 2014)، ودراسة (Waas; et. al, 2014)، ودراسة (الجزار، ٢٠١٧)، ودراسة (خطاب ومحمد، ٢٠١٨)، ودراسة (الكحلاوي، ٢٠١٩)، ودراسة (السيد وآخرون، ٢٠٢٠)، ودراسة (عليوة، ٢٠٢٠). ويتفق ذلك مع نتائج جداول رقم (١٣- ٢٨).

(٦) آليات متابعة تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠:

جدول رقم (٣٠)

يوضح آليات متابعة تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / آليات المتابعة	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	إعداد منظومة لضمان اتساق الخطط التنفيذية مع الرؤى الإستراتيجية	٢٩	٩٦.٧	٢٩	٩٦.٧	٢٩	٩٦.٧	٨٧	٩٦.٧
٢	إعداد قاعدة بيانات ونظام إلكتروني	٢٩	٩٦.٧	٢٠	٦٦.٧	١٠	٣٣.٣	٥٩	٦٥.٦
٣	التدريب وبناء القدرات	٣٠	١٠٠	٢٥	٨٣.٣	٥	١٦.٧	٦٠	٦٦.٧
٤	جمع البيانات والإحصاء حول مؤشرات قياس الأداء	٥	١٦.٧	٢٣	٧٦.٧	٢٨	٩٣.٣	٥٦	٦٢.٢
٥	المراجعة وتحليل مؤشرات قياس الأداء	٧	٢٣.٣	٢٥	٨٣.٣	٣٠	١٠٠	٦٢	٦٨.٩
٦	مراجعة السياسات الكلية	٢٨	٩٣.٣	٢٧	٩٠	٣٠	١٠٠	٨٥	٩٤.٤
٧	إعداد التقارير الفنية حول متابعة عمليات التنفيذ	١٥	٥٠	٢٧	٩٠	٢٩	٩٦.٧	٧١	٧٨.٩
٨	التحديث المستمر لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ بشكل دوري	٢٩	٩٦.٧	٢٩	٩٦.٧	٢٩	٩٦.٧	٨٧	٩٦.٧
٩	تقييم وقياس الآثار المترتبة علي تنفيذ الإستراتيجية	٢٠	٦٦.٧	٢٧	٩٠	٣٠	١٠٠	٧٧	٨٥.٦
	البعد ككل	١٩٢	٧١.١	٢٣٢	٨٥.٩	٢٢٠	٨١.٥	٦٤٤	٧٩.٥

يوضح الجدول السابق أن:

-**آليات متابعة تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي:** المرحلة الثانية بنسبة (٨٥.٩%)، يليها المرحلة الثالثة بنسبة (٨١.٥%)، وأخيراً المرحلة الأولي بنسبة (٧١.١%).

-كما أن آليات متابعة تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي: إعداد منظومة لضمان اتساق الخطط التنفيذية مع الرؤى الإستراتيجية، والتحديث المستمر لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ بشكل دوري بنسبة (٩٦.٧%)، ثم مراجعة السياسات الكلية بنسبة (٩٤.٤%)، وأخيراً جمع البيانات والإحصاء حول مؤشرات قياس الأداء بنسبة (٦٢.٢%).

-وقد يرجع ذلك إلى ضرورة ضمان استمرارية تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتحقيق النتائج ومراجعة وتحديث الإستراتيجية بشكل دوري وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي القومي الذي يعد هو المنهج العلمي لتحقيق التنمية المستدامة. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (السيد وآخرون، ٢٠٢٠).

المحور الثالث: مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر:

(١) مرحلة وضع سياسات الرعاية الاجتماعية:

جدول رقم (٣١) يوضح مرحلة وضع سياسات الرعاية الاجتماعية (ن=٣٢)

م	مرحلة وضع سياسات الرعاية الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	التحديد الدقيق لحاجات ومشكلات أفراد المجتمع	٢.٨٤	٠.٤٥	٣
٢	تحديد الموارد والإمكانات المتاحة في المجتمع	٢.٨٨	٠.٤٢	١
٣	توفير البيانات والمعلومات الحديثة المتعلقة بالواقع المجتمعي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية	٢.٨١	٠.٤	٤
٤	إدماج شركاء التنمية عند وضع سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٦٣	٠.٤٩	٩
٥	مشاركة الخبراء والمخططين عند وضع سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٧٢	٠.٥٢	٦
٦	مراعاة الأيديولوجية السائدة في المجتمع عند وضع سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٦٩	٠.٦٤	٧
٧	الاهتمام بركائز وعناصر السياسة عند وضع سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٨٤	٠.٣٧	٢
٨	وضع بدائل قابلة للتنفيذ عند وضع سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٧٥	٠.٥١	٥
٩	التأييد الشعبي والدعم السياسي عند وضع سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٥٩	٠.٥	١٠
١٠	تحقيق التكامل والتنسيق بين مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة	٢.٦٦	٠.٥٥	٨
	البعد ككل	**٢.٧٤**	**٠.٣٥**	**مستوى مرتفع**

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **مرحلة وضع سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها الخبراء** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٧٤)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تحديد الموارد والإمكانات المتاحة في المجتمع بمتوسط حسابي (٢.٨)، يليه الترتيب الثاني الاهتمام بركائز وعناصر السياسة عند وضع سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٨٤)، وأخيراً العاشر التأييد الشعبي والدعم السياسي عند وضع سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٥٩). وقد يعكس ذلك ضرورة تبني إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ في وضع سياسات الرعاية الاجتماعية وذلك من خلال تحليل الوضع الحالي، وتقدير الحاجات الفعلية للمواطنين والتحديد الدقيق لمشكلاتهم، وتحليل الفجوة التنموية، ودراسة سياسات الرعاية الاجتماعية السابقة والحالية، وتحليل التهديدات التي تواجه مصر حالياً ومستقبلاً. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (إسماعيل، ٢٠١٨)، ودراسة (Nelson; et. al, 2020).

(٢) مرحلة تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية:

جدول رقم (٣٢) يوضح مرحلة تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية (ن=٣٢)

م	مرحلة تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	وضع برنامج زمني لتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٦٩	٠.٥٤	٤
٢	وضع خطط مرحلية لتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٧٥	٠.٤٤	٢
٣	توفير الموازنة المالية اللازمة لتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٦٦	٠.٦٥	٦
٤	تطوير الهياكل التنظيمية للأجهزة المعنية لضمان تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٤٧	٠.٦٢	٨
٥	توفير الكوادر البشرية الفنية في الأجهزة المعنية بتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٧٢	٠.٥٨	٣
٦	التنسيق بين الأجهزة المسئولة عن تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٦٩	٠.٥٩	٥
٧	إعطاء أولوية لتنفيذ البرامج والمشروعات المرتبطة بإشباع حاجات المواطنين	٢.٧٢	٠.٥٨	٣
٨	اقتراح آليات جديدة لتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٦٣	٠.٥٥	٧
٩	مشاركة جميع الجهات المعنية في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٨٤	٠.٣٧	١
١٠	تحديد القوى المجتمعية المشاركة في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٦٩	٠.٥٩	٥
	البعد ككل	**٢.٦٨**	**٠.٤٢**	**مستوى مرتفع**

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **مرحلة تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها الخبراء** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٦٨)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول مشاركة جميع الجهات المعنية في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٨٤)، يليه الترتيب الثاني وضع خطط مرحلية لتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٧٥)، وأخيراً الترتيب الثامن تطوير الهياكل التنظيمية للأجهزة المعنية لضمان تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٤٧). وقد يعكس ذلك ضرورة تبني إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية وذلك من خلال تحديد التوجهات الرئيسة لسياسات الرعاية الاجتماعية، واختيار الخطط والبرامج والمشروعات ذات الأولوية، وتطوير الهياكل التنظيمية للأجهزة المعنية بالتنفيذ، وتوفير الميزانيات المالية اللازمة للتنفيذ، والتأكد من ترابط الخطط في إطار متكامل وشامل للتنمية المستدامة. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Wilson; et. al, 2020)، ودراسة (حسانين، ٢٠٢١).

(٣) مرحلة تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية:

جدول رقم (٣٣)

يوضح مرحلة تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية (ن=٣٢)

م	مرحلة تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	وضع نظام لرصد ومتابعة سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٥٩	٠.٦١	٧
٢	تحديد جوانب القوة والقصور في سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٧٢	٠.٥٨	٢
٣	القياس الدقيق لعائد ومخرجات سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٦٣	٠.٦١	٦
٤	دراسة المعوقات التي تواجه سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٦٣	٠.٦١	٦
٥	الشفافية في عرض نتائج تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٤٤	٠.٧٢	٨
٦	مقارنة ما تم تنفيذه من سياسات الخطط التنموية بما هو مستهدف	٢.٧٨	٠.٤٩	١
٧	وضع مقترحات شركاء التنمية في الاعتبار عند تعديل سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٦٩	٠.٥٤	٣
٨	قياس رضا المستفيدين حول خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة لهم	٢.٦٩	٠.٦٤	٥
٩	الاستفادة من نتائج التقويم في تعديل سياسات الرعاية الاجتماعية القائمة	٢.٦٩	٠.٥٩	٤
١٠	الاستفادة من نتائج التقويم في صنع سياسات رعاية اجتماعية جديدة	٢.٧٢	٠.٥٨	٢
	البعد ككل	**٢.٦٦**	**٠.٥**	**مستوى مرتفع**

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **مرحلة تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها الخبراء** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٦٦)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول مقارنة ما تم تنفيذه من سياسات الخطط التنموية بما هو مستهدف بمتوسط حسابي (٢.٧٨)، يليه الترتيب الثاني تحديد جوانب القوة والقصور في سياسات الرعاية الاجتماعية، والاستفادة من نتائج التقويم في صنع سياسات رعاية اجتماعية جديدة بمتوسط حسابي (٢.٧٢)، وأخيراً الترتيب الثامن الشفافية في عرض نتائج تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٤٤). وقد يعكس ذلك ضرورة تبني إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ في تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية وذلك من خلال مراجعة مؤشرات الأداء التي تقيس التقدم نحو تحقيق كافة أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية، وتحديد المستهدفات الكمية لهذه المؤشرات، وتقييم فعالية السياسات، وضمان الرقابة لتلافي الأخطاء المتكررة، الصياغة الدقيقة لتطوير السياسات أو صنع سياسات رعاية اجتماعية جديدة. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Karunarathne, 2021)، ودراسة (Santos, Simões, 2021).

- **مستوى مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر ككل:**

جدول رقم (٣٤)

يوضح مستوى مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر ككل (ن=٣٢)

م	المراحل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	مرحلة وضع سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٧٤	٠.٣٥	مرتفع	١
٢	مرحلة تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٦٨	٠.٤٢	مرتفع	٢
٣	مرحلة تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٦٦	٠.٥	مرتفع	٣
مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ككل		**٢.٦٩**	**٠.٤**	**مستوى مرتفع**	

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر ككل كما يحددها الخبراء** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٦٩)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول مرحلة وضع سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٧٤)، يليه الترتيب الثاني مرحلة تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٦٨)، وأخيراً

الترتيب الثالث مرحلة تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٦٦). وقد يعكس ذلك ضرورة تبني إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وذلك من خلال تطبيق منهجية التخطيط الاستراتيجي الشامل الذي يتضمن بلورة المسار الاستراتيجي للدولة الذي يمكنها من تحقيق الرضا والاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي، وتحقيق الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (سرور، الزغل، ٢٠٠٧)، ودراسة (الابشيهي، ٢٠٢٠)، ونتائج دراسة (Akhup, 2020)، ونتائج دراسة (Nelson; et. al, 2020). ويتفق ذلك مع " نموذج آلن والكر " لمراحل السياسة الاجتماعية الذي تبنته الدراسة. ويتفق ذلك مع نتائج جداول رقم (٣١- ٣٣).

المحور الرابع: آليات تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر:

جدول رقم (٣٥)

يوضح آليات تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر (ن=٣٢)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تقدير حاجات الرعاية الاجتماعية للمواطنين	٢.٧٥	٠.٥٧	٦
٢	ترتيب الأولويات الاجتماعية للمواطنين	٢.٧٨	٠.٥٥	٤
٣	استخدام التقارير في متابعة تنفيذ البرامج والمشروعات المرتبطة بسياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٦٩	٠.٤٧	٨
٤	استخدام الأساليب الكمية والكيفية لقياس معدلات في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٦٩	٠.٤٧	٨
٥	وضع خطط للتحسين في ضوء نتائج الدراسات التقويمية لسياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٧٢	٠.٥٨	٧
٦	بناء قدرات الكوادر البشرية المشاركة في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٧٥	٠.٥٧	٦
٧	فتح قنوات اتصال بين شركاء التنمية في المجتمع	٢.٨٤	٠.٣٧	١
٨	استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تنفيذ برامج سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٧٨	٠.٤٢	٣
٩	تفعيل مشاركة الخبراء والفنيين والمخططين الاجتماعيين في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٨٤	٠.٤٥	٢
١٠	زيادة المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٧٥	٠.٤٤	٥
	البعد ككل	**٢.٧٦**	**٠.٣٨**	**مستوى مرتفع**

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **آليات تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر كما يحددها الخبراء** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٧٦)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي:

الترتيب الأول فتح قنوات اتصال بين شركاء التنمية في المجتمع بمتوسط حسابي (٢.٨٤)، وبانحراف معياري (٠.٣٧)، يليه الترتيب الثاني تفعيل مشاركة الخبراء والفنيين والمخططين الاجتماعيين في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٨٤)، وبانحراف معياري (٠.٤٥)، وأخيراً الثامن استخدام التقارير في متابعة تنفيذ البرامج والمشروعات المرتبطة بسياسات الرعاية الاجتماعية، واستخدام الأساليب الكمية والكيفية لقياس معدلات في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٦٩). وقد يعكس ذلك ضرورة تفعيل تلك الآليات من قبل جميع الجهات المعنية بالتنفيذ لتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ وكذلك تحقيق أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر في إطار السعي نحو التطور الدائم لتوفير حياة أفضل لكل المواطنين ورفع مستوى جودة الخدمات العامة. وهذا يتفق مع نتائج دراسة (حسانين، ٢٠٢١)، ودراسة (Karunarathne, 2021).

المحور الخامس: العائد المتوقع من تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة على سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر:

جدول رقم (٣٦)

يوضح العائد المتوقع من تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة على سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر (ن=٣٢)

م	العائد المتوقع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	القضاء على الفقر	٢.٥٩	٠.٥٦	٩
٢	تحسين نوعية حياة المواطنين	٢.٦٦	٠.٤٨	٧
٣	بناء منظومة قيمية لأفراد المجتمع	٢.٥٩	٠.٥٦	٩
٤	تحقيق الاستدامة البيئية لضمان حقوق الأجيال القادمة	٢.٥٦	٠.٥٦	١٠
٥	توفير فرص عمل جديدة تتناسب مع متطلبات سوق العمل	٢.٦٣	٠.٥٥	٨
٦	توفير نظام صحي متكامل ومستدام لأفراد المجتمع	٢.٥٩	٠.٥٦	٩
٧	إتاحة فرص التعليم والتدريب المستمر للجميع دون تمييز	٢.٦٦	٠.٤٨	٧
٨	بناء مجتمع عادل يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص المتاحة	٢.٦٩	٠.٤٧	٦
٩	تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز حقوق الإنسان	٢.٨١	٠.٤	٢
١٠	تهيئة بيئة اقتصادية داعمة لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة	٢.٧٢	٠.٤٦	٥
١١	تحفيز فرص الحراك الاجتماعي لأفراد المجتمع	٢.٥٦	٠.٥٦	١٠
١٢	تعزيز نظم الحماية من المخاطر الاجتماعية في المجتمع	٢.٨٨	٠.٣٤	١
١٣	تحقيق الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية	٢.٧٨	٠.٤٩	٤
١٤	ضمان المشاركة الفاعلة للفقراء في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٤٧	٠.٦٢	١١
١٥	تحديث التشريعات المرتبطة بسياسات الرعاية الاجتماعية	٢.٧٨	٠.٤٢	٣
	البعد ككل	**٢.٦٦**	**٠.٣٦**	**مستوى مرتفع**

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **العائد المتوقع من تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة على سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر كما يحددها الخبراء** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٦٦)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تعزيز نظم الحماية من المخاطر الاجتماعية في المجتمع بمتوسط حسابي (٢.٨٨)، يليه الترتيب الثاني تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز حقوق الإنسان بمتوسط حسابي (٢.٨١)، وأخيراً العاشر ضمان المشاركة الفاعلة للفقراء في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٤٧). وقد يعكس ذلك ضرورة مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية (تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٧، ص ١)، والمتمثلة في: القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والنظافة الصحية، وطاقة نظيفة وبأسعار معقولة، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والصناعة والابتكار للهياكل الأساسية، والحد من أوجه عدم المساواة، ومدن ومجتمعات محلية مستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسئولان، والعمل المناخي، والحياة تحت الماء، والحياة في البر، والسلام والعدل والمؤسسات القوية، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف. وكذلك ضرورة تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. وهذا يتفق مع نتائج دراسة (عليوة، ٢٠٢٠)، ودراسة (Karunarathne, 2021).

المحور السادس: اختبار فروض الدراسة:

(١) اختبار الفرض الأول للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها":

جدول رقم (٣٧) يوضح دلالة الفروق بين أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها كما يوضحها تحليل المضمون

المراحل / الأبعاد	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		كا٢	مستوى الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%		
الأهداف	٢٢٩	٨٤.٨	٢٤٠	٨٨.٩	٢٥٧	٩٥.٢	٢٧.١٥٧	*

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها لصالح المرحلة الثالثة. **مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها** ". وقد يعكس ذلك استدامة إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ في تحقيق أهدافها، التي تستهدف أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية والبيئية والتعليمية والصحية في إطار مجتمع عادل يتميز بالمساواة في الحقوق والواجبات والفرص المتاحة للجميع. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Tils, 2007)، ودراسة (عليوة، ٢٠٢٠). ويتفق ذلك مع نتائج جدول رقم (٦).

(٢) اختبار الفرض الثاني للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين القضايا التي تتضمنها إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها ":

جدول رقم (٣٨)

يوضح دلالة الفروق بين القضايا التي تتضمنها إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها كما يوضحها تحليل المضمون

المراحل / الأبعاد	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		كا٢	مستوى الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%		
القضايا	٣٩٦	٨٢.٥	٤١٦	٨٦.٧	٤٥٣	٩٤.٤	٣٤.١٢٤	*

** معنوي عند (٠.٠١)　　* معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين القضايا التي تتضمنها إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل

تحليلها لصالح المرحلة الثالثة. **مما يجعلنا نقبل الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين القضايا التي تتضمنها إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها "**. وقد يعكس ذلك حداثة ومعاصرة إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ في تناولها للقضايا المجتمعية التي تواجه مصر بحلول عام ٢٠٣٠ مثل: قضية استدامة التنمية، وقضية التنافسية والتنوع في المعرفة، وقضية التنوع والاختلاف، وقضية عدالة استخدام الموارد وحسن استثمارها، وقضية أمن الموارد الطبيعية وغيرها من القضايا. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Malysheva; et. al, 2016)، ودراسة (الكحلاوي، ٢٠١٩). ويتفق ذلك مع نتائج جدول رقم (٧).

(٣) اختبار الفرض الثالث للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين البرامج والمشروعات المرتبطة بأبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها ":

جدول رقم (٣٩)

يوضح دلالة الفروق بين البرامج والمشروعات المرتبطة بأبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الأبعاد	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		كا٢	مستوى الدلالة
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	البعد الاقتصادي	٤٣	٣٥.٨	٤١	٣٤.٢	٣١	٢٥.٨	١٩.١٠٠	*
٢	البعد الاجتماعي	٢٦	٢١.٧	١٨	١٥	١٠	٨.٤	١٠.٩٧٣	*
٣	البعد البيئي	١٧	٢٨.٤	١٠	١٦.٧	٥	٨.٤	٧.٢٢٥	*
	البرامج والمشروعات ككل	٨٦	٢٨.٦	٦٩	٢٢	٤٦	١٤.٢	٢٧.٧٩٧	*

** معنوي عند (٠.٠١)　　* معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين البرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد

البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل خلال مراحل تحليلها لصالح المرحلة الأولى. **مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين البرامج والمشروعات المرتبطة بأبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها "**. وقد يعكس ذلك اهتمام مصر في المرحلة الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) بتنفيذ العديد من البرامج والمشروعات التي تساهم في تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ والمرتبطة بالبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Baumgartner, 2014)، ودراسة (الجزار، ٢٠١٧). ويتفق ذلك مع نتائج جداول رقم (٨- ١١).

(٤) اختبار الفرض الرابع للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين الجهات القائمة علي تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها ":

جدول رقم (٤٠)

يوضح دلالة الفروق بين الجهات القائمة علي تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها كما يوضحها تحليل المضمون

المراحل / الأبعاد	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		كا٢	مستوى الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%		
الجهات القائمة علي تنفيذ الإستراتيجية	٢٤٧	٩١.٥	٢٣٤	٨٦.٧	٢٤٤	٩٠.٤	١٥.٨٧٩	*

** معنوي عند (٠.٠١)　　* معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين الجهات القائمة علي تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها لصالح المرحلة الأولى. **مما يجعلنا نقبل الفرض الرابع للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين الجهات القائمة علي تنفيذ إستراتيجية**

التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها". وقد يعكس ذلك اهتمام مصر في المرحلة الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) بإتباع منهجية التخطيط الاستراتيجي التشاركي في إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال شركاء التنمية: المواطنين، والدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والخبراء والفنيين، والباحثين، والمخططين الاجتماعيين، وجماعات الضغط المصالح، وبناءات القوة في المجتمع. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Patel, 2012)، ودراسة (السيد وآخرون، ٢٠٢٠). ويتفق ذلك مع نتائج جدول رقم (١٢).

(٥) اختبار الفرض الخامس للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين أبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها ":

جدول رقم (٤١)

يوضح دلالة الفروق بين أبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الأبعاد	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		كا٢	مستوى الدلالة
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	الرؤى الإستراتيجية للبعد الاقتصادي	٥٧١	٧٠	٦٤٤	٧٩.٤	٧٣٠	٨٩.٨	٦٠.١١٧	*
٢	الرؤى الإستراتيجية للبعد الاجتماعي	٩٠٧	٧٢.٨	٩٠٩	٧٢.٢	١٠٠٦	٧٩.٩	٧٢.٤٨٢	*
٣	الرؤى الإستراتيجية للبعد البيئي	٢٤٣	٦٢.٨	٣١٥	٨٠.٧	٣٦٥	٩٣.٩	٥٨.١٧٧	**
	الرؤى الإستراتيجية ككل	١٧٢١	٦٨.٥	١٨٦٨	٧٧.٤	٢١٠١	٨٧.٩	٩٨.٠٥٧	*

** معنوي عند (٠.٠١)　　* معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، (٠.٠١) بين الرؤى الإستراتيجية للبعد الاقتصادي، والرؤى الإستراتيجية للبعد الاجتماعي، والرؤى الإستراتيجية للبعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية

مصر ٢٠٣٠ ككل خلال مراحل تحليلها لصالح المرحلة الثالثة. **مما يجعلنا نقبل الفرض الخامس للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين أبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها "**. وقد يعكس ذلك قدرة إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ على تحقيق الرؤى الإستراتيجية المرتبطة بمحاور التنمية الاقتصادية ومحاور التنمية الاجتماعية ومحاور التنمية البيئية وذلك برسم ملامح المستقبل في مصر من خلال تحقيق جودة حياة الأجيال الحالية بما لا يخل بحقوق ومستقبل الأجيال القادمة في حياة أفضل. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Tils, 2007)، ودراسة (Ross, 2009)، ودراسة (Waas; et. al, 2014)، ودراسة (الكحلاوي، ٢٠١٩)، ودراسة (عليوة، ٢٠٢٠). ويتفق ذلك مع نتائج جداول رقم (١٣- ٢٩).

(٦) اختبار الفرض السادس للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين آليات متابعة تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها":

جدول رقم (٤٢)

يوضح دلالة الفروق بين آليات متابعة تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها كما يوضحها تحليل المضمون

المراحل / الأبعاد	الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) (ن=٣٠)		كا٢	مستوى الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%		
آليات المتابعة	١٩٢	٧١.١	٢٣٢	٨٥.٩	٢٢٠	٨١.٥	٥٩.٨٠٠	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين آليات متابعة تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل

تحليلها لصالح المرحلة الثانية. **مما يجعلنا نقبل الفرض السادس للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين آليات متابعة تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خلال مراحل تحليلها** ". وقد يعكس ذلك ضمان استمرارية متبعة وتقييم إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ في المرحلة الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) وفقاً لمنهجية متفق عليها وتقييم وقياس الآثار المترتبة على تنفيذ الإستراتيجية لضمان تحقيق أهدافها المنشودة. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (خطاب ومحمد، ٢٠١٨). ويتفق ذلك مع نتائج جدول رقم (٣٠).

تاسعاً: آليات تخطيطية مقترحة لتفعيل تطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كموجه لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية:

وفي ضوء الإطار النظري والتطبيقي للدراسة يمكن التوصل إلى مجموعة من الآليات التخطيطية المقترحة لتفعيل تطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كموجه لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية، **على النحو التالي:**

م	الآليات	إجراءات التنفيذ		جهات التنفيذ المقترحة
١	تعزيز منهجية التخطيط التشاركي الاستراتيجي	(١-١)	تفعيل المشاركة بين المواطنين، وجماعات الضغط والمصالح، وبناءات القوة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية	شركاء التنمية (المواطنين/ الحكومة/ المجتمع المدني/ القطاع الخاص)
		(١-٢)	تعزيز الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية	
		(١-٣)	تعزيز الشراكة بين الدولة والمنظمات الدولية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية	
		(١-٤)	تعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية	
		(١-٥)	تعزيز الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية	
		(١-٦)	تقوية الروابط والاتصالات بين الدولة وأصحاب المصلحة لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية	
٢	تقدير الحاجات الإنسانية وتحديد الأولويات المجتمعية	(٢-١)	إجراء الدراسات والبحوث المرتبطة بتقدير الحاجات الإنسانية	المواطنين/ الحكومة/ الجامعات والمراكز البحثية/ منظمات المجتمع المدني
		(٢-٢)	إجراء الدراسات والبحوث المرتبطة بتحديد الأولويات المجتمعية	
		(٢-٣)	تحديد الفجوات التنموية بين الحاجات الفعلية والخدمات المقدمة	
		(٢-٤)	دراسة الواقع المجتمعي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية والعمرانية	
		(٢-٥)	توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالحاجات الإنسانية والأولويات المجتمعية	
		(٢-٦)	البدء بتنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات المرتبطة بالحاجات الأكثر إلحاحاً والأولويات الأقل إشباعاً	

م	الآليات		إجراءات التنفيذ	جهات التنفيذ المقترحة
٣	صنع سياسات رعاية اجتماعية جديدة	(٣-١)	مراعاة إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة	المواطنين/ الحكومة/ جماعات الضغط والمصالح/ بناءات القوة/ الخبراء والفنيين/ الباحثين/ المخططين الاجتماعيين/ منظمات المجتمع المدني/ القطاع الخاص
		(٣-٢)	صياغة الأهداف التنموية الجديدة في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الوطنية والأممية	
		(٣-٣)	مراعاة البعد القيمي والثقافي السائد في المجتمع عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة	
		(٣-٤)	فتح قنوات اتصال فعالة لنقل رغبات وطموحات المواطنين لصانعي سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة	
		(٣-٥)	وجود حوار مجتمعي بنّاء وتوافق كافة القوى على سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة	
		(٣-٦)	تحديث الرؤية التنموية المستقبلية لتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠	
		(٣-٧)	وضع استراتيجيات تنموية قابلة للتطبيق لصنع سياسات رعاية اجتماعية جديدة	
		(٣-٨)	وضع خطة شاملة للتنمية المستدامة في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠	
٤	الاهتمام بالدراسات التقويمية	(٤-١)	رفع مستوى الكم والكيف من المعلومات المستخدمة عند إجراء الدراسات التقويمية لسياسات الرعاية الاجتماعية	المواطنين/ الحكومة/ الجامعات والمراكز البحثية/ منظمات المجتمع المدني
		(٤-٢)	قياس رضا شركاء التنمية حول فعالية سياسات الرعاية الاجتماعية	
		(٤-٣)	تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية القائمة في مصر في ضوء إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠	
		(٤-٤)	إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بفعالية الخدمات الإنسانية المقدمة لأفراد المجتمع	
		(٤-٥)	الاهتمام بدراسات العائد الاجتماعي والاقتصادي لبرامج ومشروعات إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠	
		(٤-٦)	تقييم البدائل المتاحة للسياسات المقترحة واختيار أفضل البدائل لصنع سياسات رعاية اجتماعية جديدة	

مراجع الدراسة:

أولاً: المراجع العربية:

الابشيهي، أحمد عبد الحميد (٢٠٢٠): **تقييم دور ممارسي الخدمة الاجتماعية المباشرة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية**، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، عدد (٢١)، جزء (٢).

أبو العينين، سهير (٢٠١٩): **نحو توسيع نطاق المشاركة في منظومة التخطيط في مصر**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مجلد (٢٧).

أبو النصر، محمد زكي (٢٠١١): **"الاستشراف" الوظيفة الغائبة في التخطيط الاجتماعي**، سلسلة قضايا العمل الاجتماعي – التخطيط، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

أبو النصر، مدحت؛ محمد، ياسمين مدحت (٢٠١٧): **التنمية المستدامة مفهومها – أبعادها – مؤشراتها**، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٦.

إسماعيل، أسماء محمد عبد المؤمن (٢٠١٨): **تقدير الحاجات كموجه لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية**، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، عدد (٦٠)، جزء (٧).

الأمم المتحدة، **تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٧**، نيويورك.

بحراوي، سلوى عبد الحفيظ بحراوي (٢٠١٤): **اتجاهات المرأة نحو العدالة الاجتماعية كمتغير في صنع سياسات رعايتها**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، عدد (٣٦)، جزء (١٥).

بغدادي، منار محمد إسماعيل (٢٠١٩): **التعليم كمرتكز لتحقيق العدالة الاجتماعية في المناطق الأكثر فقرا في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ – دراسة تحليلية**، مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، جامعة عين شمس، مجلد (٤٣)، عدد (١).

تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١ – التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار، مصر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الجزار، حجازي عبد الحميد (٢٠١٧): **إستراتيجية التنمية المستدامة بين الواقع والطموح في الوطن العربي: حالة مصر خلال الفترة من عام ١٩٦٠ وحتى عام ٢٠١٥**، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، الجمعية المصرية للبحوث الاقتصادية، مجلد (٢٣، ٢٤)، عدد (٧٨، ٧٩).

حسانين، حازم (٢٠٢١): **فعالية السياسات العامة ودورها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠– سياسات إعادة التوزيع نموذجاً**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، مجلد (٢٣)، عدد (٢).

حمزة، أحمد إبراهيم (٢٠١٥): **السياسة الاجتماعية**، الأردن، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

خطاب، أحمد جمال؛ محمد، حازم حسانين (٢٠٢٠): **فاعلية ريادة الأعمال في تعزيز إستراتيجية التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مجلد (١١)، عدد (١).

خليفه، محروس محمود (٢٠٠٣): **السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث**، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

خليل، منى عطية خزام (٢٠١٠): **العولمة والسياسة الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

خليل، منى عطية خزام (٢٠١٦): **سياسات الحماية الاجتماعية للفئات المستضعفة في ضوء العولمة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤.

السروجي، طلعت مصطفى (١٩٩٩): **مشكلات وقضايا خدمات الرعاية الاجتماعية كتوجهات لاستراتيجيات بحوث التخطيط الاجتماعي، دراسة لتحليل مضمون بريد الأهرام (١٩٨٠–١٩٩٩)**، مجلة كلية الآداب، جامعة حلوان، العدد الخامس، يناير. **نقلاً عن:**

Oleholstiy: **Content Analysis for Social Sciences and Humanities,** Reading Mass, Addison–Wesley, 1973.

السروجي، طلعت مصطفى (٢٠٠٤): **السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**، القاهرة، دار الفكر العربي.

السروجي، طلعت مصطفى (٢٠٠٩): **رأس المال الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

السروجي، طلعت مصطفى (٢٠١١): **تمكين الفقراء استراتيجيات بديلة**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

السروجي، طلعت مصطفى (٢٠١٣): **التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

السروجي، طلعت مصطفى؛ حمزاوي، رياض أمين (١٩٩٨): **سياسات الرعاية الاجتماعية والحاجات الإنسانية**، الإمارات العربية المتحدة، دبي، دار القلم للنشر والتوزيع.

سرور، ماجدة فريد محمد؛ الزغل، علاء علي علي (٢٠٠٧): **الأحزاب السياسية وتفعيل المواطنة كمتغير في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية – دراسة ميدانية مطبقة على الحزب الوطني الديمقراطي**، المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مجلد (٥).

السعيد، هالة (٢٠١٧): **إستراتيجية عام ٢٠٣٠م**، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، عدد (٥٨٢).

السيد، طه محمد؛ علي، جمال سلامة؛ شمعة، رانية عبد المنعم؛ جميل، نيبال عز الدين (٢٠٢٠): **أهمية التخطيط الإستراتيجي القومي في تحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق على الحالة المصرية – دراسة بحثية**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الوسط، جامعة عين شمس، عدد (٥٨).

الشامي، نجلاء عبد الفتاح؛ الخميسي، السيد سلامة؛ عاشور، نيلي السيد (٢٠١٩): **إعداد قادة التغيير التربوي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ – دراسة مستقبلية**، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويون العرب، عدد (١٠٩).

عبد العزيز، سلوى رمضان عبد الحليم (٢٠١٩): **آليات توظيف بحوث الخدمة الاجتماعية لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ – دراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة ببعض كليات الخدمة الاجتماعية**، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، عدد (٦١)، جزء (٥).

العربي، محمد عوض؛ مراد، هيلين عبد الرحيم (٢٠١٨): **متطلبات الموائمة بين الأداء المؤسسي للجهاز الإداري وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م بجمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية على المستوى الكلي**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مجلد (٣٢)، عدد (١).

علي، ماهر أبو المعاطي (٢٠٠٣): **السياسة الاجتماعية أسس نظرية – ونماذج عالمية وعربية ومحلية**، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

عليوة، زينب توفيق السيد (٢٠٢٠): **التنمية الاقتصادية في أفريقيا بالتطبيق على التجربة المصرية في ضوء إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠**، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلد (١١١)، عدد (٥٣٩).

عمر، منى عرفة حامد (٢٠١٨): **دور التعليم الجامعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠**، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مجلد (٣٣)، عدد (٣).

عويس، منى؛ الأفندي، عبلة (١٩٩٧): **التخطيط للتنمية الاجتماعية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

فرج، عزه علي شحاته (٢٠١٢): **صنع سياسات الرعاية الاجتماعية لتحسين معيشة اللاجئين في مصر**، المؤتمر العلمي الدولي الخامس والعشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، جزء (٨).

فرماوي، مصطفى عبد العظيم (٢٠٠٥): **السياسة الاجتماعية وإدارة المؤسسات**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

قادر، مهدي عباس (٢٠١٥): **السياسة الاجتماعية – دراسة ميدانية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية**، الأردن، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.

قادر، مهدي عباس (٢٠١٥): **السياسة الاجتماعية – دراسة ميدانية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية**، الأردن، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.

الكحلاوي، رجب محمد السيد (٢٠١٩): **الحماية الدستورية لحق الإنسان في التنمية الشاملة المستدامة: دراسة مع إشارة خاصة لرؤية مصر والسعودية ٢٠٣٠**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، عدد (٦٩).

ناجي، أحمد عبد الفتاح (٢٠١٢): **سياسة الرعاية الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٩)، **التنمية المستدامة**.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Akhup, Alex (2020): **Strengthening Social Welfare Administration Practice in India: A Context Centric Social Work Approach**, Oxford University Press, The British Journal of Social Work, Vol (50), Issue (8).

Bárcena, Alicia; Cimoli, Mario; Buchaca, Raúl García; Yáñez, Luis Fidel; Pérez, Ricardo (2018): **The 2030 Agenda and the Sustainable Development Goals An opportunity for Latin America and the Caribbean**, United Nations, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC).

Baumgartner, Rupert J (2014): **Managing Corporate Sustainability and CSR: A Conceptual Framework Combining Values, Strategies and Instruments Contributing to Sustainable Development**, Corporate Social Responsibility and Environmental Management, John Wiley & Sons, Ltd and ERP Environment, No (21).

Benites, Ana Jane; Simoes, Andre Felipe: **Assessing the urban sustainable development strategy: An application of a smart city services sustainability taxonomy**, Elsevier, Journal of Ecological Indicators, No (127).

Blau, Joel; Abramovitz, Mimi (2003): **The Dynamics of Social Welfare Policy**, United States of America, Oxford University Press, Inc.

Juhila, Kirsi; Dall, Tanja; Hall, Christopher; Koprowska, Juliet (2021): **Interprofessional Collaboration and Service Users: Analysing Meetings in social welfare**, University of Bristol, Bristol University Press.

Karunarathne, Rasike (2021): **Importance of Social Policy in Social Welfare**, Elsevier, Social Science Research Network, Electronic copy.

Klarin , Tomislav (2018): **The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues, Faculty of Economics and Business**, University of Zagreb and De Gruyter Open, Zagreb International Review of Economics & Business, Vol (21), No (1).

Malysheva; et. al (2016): **The Sustainable Development of Competitive Enterprises through the Implementation of Innovative Development Strategy**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol (6), Issue (1).

McNutt, John G; Hoefer, Richard (2021): **Social Welfare Policy - Responding to a Changing World**, Oxford University Press, Second Edition.

Nelson; et. al (2020): **The Social Policy Indicators (SPIN) database**, International Journal of Social Welfare, No (29).

Patel, Leila (2012): **Developmental Social Policy, Social Welfare Services and the Non-profit Sector in South Africa**, Blackwell Publishing Ltd, Journal of Social Policy & Administration, Vol (46), No (6).

Ross, Andrea (2009): **Modern interpretations of sustainable development**, Journal of Law and Society, Vol (36), No (1).

Santos, Marcelo; Simões, Marta (2021): **Dimensions of globalisation and social welfare policies in Organisation for Economic Co-operation and Development countries**, Cambridge University Press, Journal of International and Comparative Social Policy, First View.

Tils, Ralf (2007): **The German Sustainable Development Strategy: Facing Policy, Management and Political Strategy Assessments**, European Environment, Wiley InterScience, Vol (17).

Waas, Tom; Hugé, Jean; Block, Thomas; Wright, Tarah; Benitez-Capistros, Francisco; Verbruggen, Aviel (2014): **Sustainability Assessment and Indicators: Tools in a Decision-Making Strategy for Sustainable Development**, Journal of Sustainability**,** No (6).

Walker, Alan(1984): **Social planning .A Strategy for Social Welfare**, Britaian Basil Black Well Publisher LTD.

Wilson, Dana Burdnell; Solomon, Terry A; McLane-Davison, Denise (2020); **Ethics and Racial Equity in Social Welfare Policy : Social Work's Response to the COVID-19 Pandemic**, Social Work in Public Health, Vol (35), No (7).